Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

اقتصاد الموارد البشرية

- اقتصاد الزواج والطلاق أنموذجًا -

Volume No. 149, NOVEMBER 2024 - RABI ATHANI 1446

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانة، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة آلاء دبدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: أمي الحبيبة ٧

بريشة محمد حسان السراج

اقتصاد الموارد البشرية ٨

– اقتصاد الزواج والطلاق أنموذجًا –

د. سامر مظهر قنطقجي

باكستان ماضية في التحول للاقتصاد الإسلامي بحلول ٢٠٢٧ ..... ١٥

شاهر الأحمد

الدولار واليورو سبب التضخم وبريكس تسعى لتحقيق توزان اقتصادي ٢٢

الخطوات التي يجب على الصين والهند اتخاذها للانضمام إلى نادي البلدان الغنية ٢٣

اندرميت جي

تيثر: متفائلون بإطلاق عملة رقمية مستقرة مرتبطة بالدرهم الإماراتي في ٢٠٢٥ ..... ٢٧

عبدالله الجعيد

تناقضات بيانات التضخم في أمريكا ٢٩

شوان زنكة

متى يكون التدخل في سوق الصرف الأجنبي أفضل وسيلة لمساعدة البلدان على تجاوز الصدمات؟ ٣١

Suman Basu

Sonali Das

Olamide Harrison

Erlend Nier

ماذا يمكن أن تتعلم البلدان متوسطة الدخل من نظام الابتكار في الولايات المتحدة؟ ٣٧

أوفوك أكجيغيت

سوميك لال

وضع الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية: ٤٢

انخفاض الحصة إلى أدنى مستوى منذ عام ١٩٩٥ والبنوك المركزية تتوجه إلى العملات غير التقليدية والذهب

Wolf Richter

الأزمات المؤسساتية فرصة لتعزيز عملية التعلم..... ٥٠

د . فادي محمد الدحدوح

التمويل بالمشاركة – الخصائص ومزايا التطبيق..... ٥٣

د . هند المتولي إبراهيم إبراهيم

E-frauds threat..... ٦٢

Dr. AbdelGadir Warsama Ghalib

هدية العدد: نموذج تقويم عروض التجارة لأغراض الزكاة..... ٦٤

نموذج رياضي محاسبي

لمؤلفه: د . محمد مروان شموط

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: أمي الحبيبة

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

اقتصاد الموارد البشرية

- اقتصاد الزواج والطلاق أنموذجًا -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

خلق الله تعالى كل شيء في هذا الكون شفعًا أي من ذكر وأنثى، وهو تعالى الفرد، الصمد، الوتر، دون غيره،

قال تعالى: وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (الذاريات: ٤٩). ثم جعل الزواج سنة من سننه في هذ الحياة. فلا تكاثر ولا تزايد دون تزاوج بين الذكر والأنثى. والزواج هو شركة تقوم بين شخصين طبيعيين، أحدهما ذكر والآخر أنثى حتمًا، ولا يصح غير ذلك، رأسمال هذه الشركة؛ السعادة والعيش المشترك الذي يسوده الإلفة والمحبة ما دامت في ظل ما شرعه الله تعالى، وثمارها حياة طيبة وتكاثر بالأولاد.

وبما أنها شركة فهي تنعقد بالرضا وتبادل الألفاظ والنية وشروط أخرى حددها الفقه، وتنتهي بموت أحد أفرادها لأنها شركة تقوم على أشخاصها، أو بالطلاق الذي شرّعه الله تعالى بين الزوجين، وقد جعله أبغض الحلال إليه.

وبما أن الإنسان كائن اجتماعي، لا يستطيع العيش بمفرده، خلق الله الجنس البشري من ذكر وأنثى، وجعل التواصل بينهما حاجة، قال تعالى: سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ (يس: ٣٦).

ويقوم التواصل بين الزوجين على المودة والرحمة، وكل منهما سكنٌ للآخر، قال تعالى: **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ** (الروم: ٢١).

وبما أن الموارد البشرية أساسها الجنس الإنساني، وبما أن الله تعالى قد قَدِّر على هذا الإنسان أن يموت في مرحلة من مراحل عمره، إذاً؛ إذا لم يتكاثر هذا الجنس، فستتوقف الحياة في الكون، لأجل ذلك جُعل الزواج وسيلة التناسل والتكاثر، ليمتد به وجود الإنسان، فيطول عمره، ويتصل عمله، ويكون ذِكره. قال تعالى: **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ** (النحل: ٧٢). لأجل ذلك دعا نبي الله زكريا ربه ألا يذره فرداً، فقال: **رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ** (الأنبياء: ٨٩). ودعا نبي الله إبراهيم ربه قائلاً: **رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ * فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ** (الصافات: ١٠٠-١٠١).

وبنمو أعداد الموارد البشرية تزداد الطاقات المتاحة، أما العمل فهو نتاج هذه الموارد، وبه تُستغل الموارد المادية التي خُلقت لأجل الإنسان. فكل اقتصاد مبني على وفرة الموارد البشرية ووفرة الموارد المادية، وقد حث صلى الله عليه وسلم على التكاثر، فقال: **(تَزوَّجوا؛ فإنِّي مُكاثِرٌ بكمُ الأُمَمَ)**.

وآلية التكاثر لا دخل للإنسان بها لأنه مخلوق شأنه شأن غيره من المخلوقات، فلا يتحكم بولادته، ولا بموته، ولا بنشأته، فالمنيّ الذي يكون بالتواصل بين الذكر والإنثى ومصدره الرجل وهو أساس عملية التكاثر، يتحكم به الخالق البارئ، يقول تعالى في سورة الواقعة: **نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ﴿٥٧﴾ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰ أَنْ نُبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنْشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾**.

وهذه العمليات الخَلقية، تؤمن استمرار وجود الموارد البشرية على هذه الأرض، وهذا ما يضمن بقاء الاقتصاد فاعلاً، فخالق الموارد البشرية من المنيّ هو الله تعالى، وخالق الموارد المادية هو الله تعالى أيضاً، كالزرع والماء والنار وغير ذلك مما في الوجود، يقول تعالى في السورة نفسها: **أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾**

أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴿٧١﴾ أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ ﴿٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعًا لِّلْمُقْوِينَ ﴿٧٣﴾ .

ويُعدُّ الزواج، سبيل تكوين الأسرة التي هي نواة المجتمع وأساسه، أما الدعوة للعيش كأصدقاء بين الناس ذكرانًا وإناثًا يُفضي إلى الزنا، أو العيش باتخاذ الذكران بعضهم بعضًا، أو الإناث بعضهن بعضًا، فهذا لا يؤدي إلى الإنجاب فضلاً عن مخالفته سنن الله تعالى، وينشر الأمراض والرذيلة، وهو يقضي على وجود الأمم التي تتبع السبل المنحرفة عما شرّعه الله تعالى.

وتتكون القرابة بين الأسر بالزواج، بالنَسَب والمصاهرة فيتسع الترابط الاجتماعي، قال تعالى: **وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا** (الفرقان: ٥٤).

ويُوثق عقد الزواج بالقول والشهود، وبالوثائق المتعارف عليها، ورقيًا أو إلكترونيًا أمام الجهات الناظمة، ولأهمية هذا العقد وتميّزه عن سائر عقود الشركات وصفه الله تعالى بالميثاق الغليظ، قال تعالى: **وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا** (النساء: ٢١).

وبما أن الحياة الزوجية هي شركة، فلابد من هيكل تنظيمي لهذه الشركة، ولابد من تفويض ومسؤوليات شأنها شأن أي شركة أخرى وشأنها شأن أي تجمع بشري، لذلك جعل الله لربان الأسرة درجة إدارية على المرأة ليُحسِن إدارتها، ولأجل فصل المسؤوليات بين الزوج وزوجه باعتبارهما الإدارة العليا لتسيير شؤونها في هذه الحياة، قال تعالى: **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ** (البقرة: ٢٢٨).

وبعد تحديد القوامة للرجل، ألزم الله تعالى الرجل بالإنفاق على زوجه وعلى أولاده، قال تعالى: **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ** (النساء: ٣٤).

ذكر القرطبي : أنه متى عجز عن نفقتها لم يكن قواما عليها، وإذا لم يكن قواما عليها كان لها فسخ العقد؛ لزوال المقصود الذي شُرع لأجله النكاح. وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت فسخ النكاح عند الإعسار بالنفقة والكسوة؛ وهو مذهب مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يُفسخ؛ لقوله تعالى : وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ (البقرة: ٢٨٠).

وينفق الزوج على أسرته، بقدر حاله، غنيًا كان أم فقيراً. قال تعالى : أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ۚ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۖ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ ۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ *لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ۚ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا (الطلاق : ٦–٧).

وألزم الله تعالى الزوج أن يمنح زوجته مهراً يُسمى عند العقد كهدية أو عطية من الشَارع جل جلاله، قال تعالى : وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا (النساء: ٤).

ويُدفع المهر للمرأة عند طلبها له من زوجها، أو عند طلاقها، أو عند موت زوجها عنها، قال تعالى : لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ (البقرة: ٢٣٦)، وبذلك راعت الآية الكريمة النسبية في الإنفاق، فما يجب على الفقير غير ما يجب بحق الغني.

الطلاق :

إنه بغية المحافظة على سلامة المورد البشري، نظّم الإسلام آليات فك شركة الزواج وحلها بهدوء مماثل لانعقادها، والطلاق الموجود في شريعة الإسلام غير موجود في كل الأنظمة الحالية والسابقة حول العالم، يُميزه العدل والموضوعية، وذلك ضمن الضوابط التالية:

- العِدَّة، حيث تجلس المطلقة في عدة طلاقها، لتبين سلامة رحمها من أي حمل من مطلقها، وهذا يضمن نقاء الذرية وسلامتها. فإن كانت حاملاً فليس لها إنكار الحمل عن زوجها لأنه الأب. كما لزوجها الحق في ردها إن شاءا الإصلاح، فوجود حمل يُرطب الأجواء بين الزوجين. فإذا لم يكن الزوج

قد دخل بزوجته فلاعدة عليها، قال تعالى : يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا ۖ فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا (الأحزاب : ٤٩) . وفصلت الآية التالية باقي الحالات للدخول في العدة، قال تعالى : وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا (الطلاق : ٤) .

- الطلاق مرتان، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحق للرجل أن يعضل المرأة فيسبب لها الضرر النفسي والجسدي وهذا ممنوع .
- لا يحق للزوج أن يأخذ من طليقته شيئًا مما آتاها إياه . إلا إن رغبت هي بذلك .
- الطلاق الثالث يستوجب تزوج المطلقة من آخر، ثم إن طلقها الآخر، فلها أن تعود للأول، وهذا فصل تام بين الزيجة الأولى وما بعدها، فيه زجر لهما، وعقوبة، فالطلاق قد وصفه صلى الله عليه وسلم بأنه : (**أبغض الحلال إلى الله**) .

وكل ذلك مذكور في الآيات الكريمة التالية، فالقرآن الكريم والسنة النبوية منهاج المسلمين وطريق حياتهم، قال تعالى في سورة البقرة :

وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٢٩﴾ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٣٠﴾ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا

لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٣١﴾ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٢﴾.

ويسبق الطلاق مراحل تمهيدية لخصتها الآيات التالية؛ حيث أن قوامة الرجل، وواجبه بالإنفاق، يقابله صلاح الزوجة وحفظها لبيتها، فإن بدا منها النشوز والإعراض، يتم وعظها، ثم هجرها، ثم الضرب غير المبرح أو التأديبي، فإن قررت العودة فلا يجب ظُلمها، وإن استمر الخلاف ودام، فيتم لجوءهما إلى التحكيم العائلي، لضرورة حفظ الأسرار والخصوصية، منعًا من أذية أهل الزوج وأهل الزوجة، إضافة لعائلة الزوجين نفسها، يقول الله تعالى في سورة النساء:

الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٣٥﴾.

لقد فصّلت شريعة الإسلام الكثير مما لم نأت على ذكره، لنقتصر على ما يناسب البحث من الوجهة الاقتصادية، ومن ذلك: اختيار الرجل للمرأة واختيار المرأة للرجل، والخطبة ومواصفاتها، إضافة للعلاقات خلال تلك المراحل التمهيدية للزواج، إضافة لما سبق بيانه. ثم سيأتي لاحقًا تنظيم علاقة الأم بأولادها الرضّع ومسؤولياتها ومسؤوليات زوجها، حتى يبلغ الأولاد سنًا يستطيعون فيه متابعة مشوار حياتهم بأمان واطمئنان.

إنها الرعاية الفريدة للمورد البشري، الذي نال حظه من قبل أن يُخلق في رحم أمه، وحتى موته. فكفل الله تعالى تكاثره بشكل مستدام، وكفل له رضاعه في صغره حتى ينمو ويشتد عوده، ونظّم له بيئة

مستقرة من أب وأم يكفلانه ويربيانه حتى يغدو عنصراً بشرياً مفيداً ومنتجاً، وبذلك تستمر الحياة على هذه البسيطة إلى أن يشاء الله تعالى .

حماة (حماها الله) ١٦ ربيع الثاني ١٤٤٦ هـ الموافق ١٩ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٤ م

باكستان ماضية في التحول للاقتصاد الإسلامي بحلول ٢٠٢٧

شاهر الأحمد[1]

الجزيرة نت

تسير باكستان بخطوات حثيثة للتحول بالاقتصاد الوطني إلى نموذج خال من الفوائد يتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية، وكانت المحكمة الشرعية الاتحادية الباكستانية قد أقرت ذلك في أبريل/نيسان ٢٠٢٢ ومنحت الجهات المعنية فرصة للتحول الكامل خلال ٥ سنوات.

أعرب البنك المركزي الباكستاني –أمس الأول الأربعاء– عن ثقته في الوفاء بالموعد النهائي الذي حددته المحكمة الشرعية الفدرالية لتحويل اقتصاد البلاد، بما في ذلك القطاع المصرفي، إلى نموذج خال من الفوائد، إذ قال مسؤول كبير إن الجهود تتقدم بسرعة في هذا المضمار.

يقضي قرار المحكمة الشرعية الاتحادية بإزالة مصطلح "الفائدة" من جميع البنود القانونية المعمول بها، ويتطلب إجراء تعديلات على جميع القوانين ذات الصلة بما يتوافق مع الحكم.

وعلى هامش انعقاد المنتدى الاقتصادي الإسلامي الوطني الثاني في مدينة كراتشي مؤخرا، أعلن البنك المركزي الباكستاني أنه يتم تنفيذ القرار الذي أصدرته المحكمة الشرعية الاتحادية، وأنه يتم العمل على نطاق كامل قبل حلول الموعد الذي حددته المحكمة، مشيرا إلى القيام بتطوير وتشكيل لجان مختلفة لهذا الغرض.

وأضاف أنه يجري تنفيذ العمل لمراجعة الأطر القانونية والتنظيمية إلى جانب تطوير المنتجات المالية الجديدة المطلوبة لتحويل الدين العام إلى ديون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ووفق أحدث الإحصاءات، بلغت الحصة السوقية لأصول وودائع الصناعة المصرفية الإسلامية في القطاع المالي العام ١٩.٦٪ و ٢٢.٥٪ على التوالي، بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي. ومع ذلك، حدد البنك المركزي هدفًا لزيادة حصة النظام المصرفي الإسلامي إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥.

وقد وجّهت المحكمة مذكّرة إلى الحكومة الباكستانية في قرارها بتعاطي تحويلاتها الداخلية والخارجية حسب النظام اللاربوي بدون فوائد، لأنّ تعاطي الزيادة على رأس المال يدخل تحت مسمى الربا.

---

[1] ٢٠٢٤-٢-٢٣

رقابة شرعية

وبخصوص تحوّل باكستان إلى النظام الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية، التقت الجزيرة نت في إسلام آباد المستشار الشرعي في "بنك إخلاص عسكري الإسلامي" الدكتور محمد طاهر منصوري.

وقال إن الاقتصاد الإسلامي نظام مالي ينظم النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع طبقا للتعليمات الإسلامية، فيقوم على استبعاد الربا أو تركيز الثروة بيد فئة قليلة والحرص على تداولها. في حين يقوم النظام الرأسمالي على تركز الثروة بيد أشخاص محدودين والاستغلال والاحتكار.

وعن المصارف الإسلامية، فقال منصوري إنها بدأت في باكستان بشكل عملي عام ٢٠٠٣، وكان أولها بنك ميزان في مدينة كراتشي (جنوبي البلاد)، ثم بعده ٥ بنوك أخرى حتى ٢٠١٠.

وبعد ذلك، أخذت معظم البنوك التقليدية بفتح فروع لها كبنوك إسلامية، برأسمال مستقل، وتحت رقابة شرعية، حتى أصبح في باكستان ٢٠ بنكا إسلاميا.

وهناك توجه لتحوّل عدد من البنوك من تقليدية إلى إسلامية، ولعل أوضحها تحوّل بنك فيصل –العام الماضي – من بنك تقليدي إلى إسلامي.

تحول البنوك إلى إسلامية

وعن سبب تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية أو فتح فرع إسلامي، يقول منصوري، هو توجه الدولة للتحول إلى أسلمة الاقتصاد وأسلمة المصارف، أضف إلى ذلك أن البنوك الإسلامية تجد إقبالا أكبر من الباكستانيين إلى جانب تحقيق البنوك الإسلامية أرباحا أكبر من البنوك التقليدية.

ومثال على الربحية العالية، يوضح منصوري أن بنك ميزان الإسلامي الذي أنشئ منذ عام ٢٠٠٣ حقق أرباحا بنحو ٧٠ مليار روبية منذ نشأته أي قبل ٢٠ عاما، في حين أن أكبر بنك تقليدي –وهو بنك حبيب والذي أنشأ منذ أكثر من ٧٥ عاما– حقق أرباحا بنحو ٤٥ مليار روبية.

إمكانات هائلة

وعن تجربة البنوك الإسلامية في باكستان، تقول المحللة الاقتصادية والكاتبة السياسية عاصمة ودود إن الخدمات المصرفية الإسلامية أظهرت إمكانات هائلة في باكستان، وهو ما انعكس في نموها السريع.

وفي حديث للجزيرة نت، أضافت أن البنوك الإسلامية أظهرت معدل نمو أعلى بكثير مقارنة بالبنوك التقليدية، مشيرة إلى أن الباكستانيين يفضلون البنوك الإسلامية، لأنها تتوافق مع معتقداتهم وتفضيلاتهم الدينية.

وأعربت ودود عن تفاؤلها تجاه تجربة البنوك الإسلامية، وتوضح أن هذه البنوك لو اتبعت الإستراتيجية الصحيحة، فسوف تكون لديها إمكانات أكبر للنمو في الاقتصاد الباكستاني مقارنة بغيرها من البنوك.

ولفتت إلى أن صناعة البنوك الإسلامية تجاوز حجمها ٥٣ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٢٣. وتتوقع وكالة فيتش أن تصل الصيرفة الإسلامية، على المدى المتوسط، إلى ٢٥٪ من أصول الصناعة، في حين ستصل الصكوك (السندات الإسلامية) إلى ٢٠٪ من سوق رأس مال الدين.

وأشارت ودود إلى أن بنك باكستان المركزي يهدف إلى أن تمتلك البنوك الإسلامية ٣٠٪ من إجمالي الأصول والودائع المصرفية بحلول عام ٢٠٢٥.

ويحتاج النظام المصرفي في باكستان إلى أن يكون أكثر فاعلية حتى يتمكن من التحول إلى تقاسم الأرباح بشكل كامل.

انتقاد التجربة

أما الخبير المالي والاقتصادي الدكتور إكرام الحق، فانتقد التجربة الباكستانية لتفعيل البنوك الإسلامية، وقال إن التجربة لا تعتمد على قوانين مدروسة بشكل جيد، معتبرا أن النظام المصرفي الإسلامي الذي يتبناه البنك المركزي الباكستاني نظام مصرفي تقليدي أكثر استغلالا.

وعند سؤاله عن إصدار المحكمة الشرعية الفدرالية في باكستان قرارا بحظر الربا بجميع أشكاله عام ٢٠٢٢، قال إكرام الحق للجزيرة نت إن الأمر يتم الطعن فيه أمام هيئة الاستئناف الشرعية بالمحكمة العليا.

وعن مستقبل البنوك الإسلامية، يرى إكرام الحق أن أي حكومة لن تنفذ أمر المحكمة الشرعية حيث أن بنك الدولة نفسه يحصل على دخل ضخم من الفوائد، وكذلك يدير البنك الوطني الباكستاني المملوك للحكومة ماليته معتمدا على الفوائد بنسبة ١٠٠٪.

اقتصاد
"إن الاقتصاد الإسلامي نظام مالي ينظم النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع طبقا للتعليمات الإسلامية، فيقوم على استبعاد الربا أو تركيز الثروة بيد فئة قليلة والحرص على تداولها. في حين يقوم النظام الرأسمالي على تركز الثروة بيد أشخاص محدودين والاستغلال والاحتكار".
محمد طاهر منصوري
مستشار شرعي باكستاني
aljazeera.net

اقتصاد
الشعب يفضل الاقتصاد الإسلامي
تجد البنوك الإسلامية إقبالا أكبر من الباكستانيين وهو ما أدى إلى تحقيق البنوك الإسلامية أرباحا أكبر من البنوك التقليدية.
حقق بنك ميزان الإسلامي الذي أنشئ عام 2003 أرباحا بنحو 70 مليار روبية منذ نشأته، في حين أن أكبر بنك تقليدي -وهو بنك حبيب والذي أنشئ منذ أكثر من 75 عاما- وحقق أرباحا بنحو 45 مليار روبية.
aljazeera.net

اقتصاد
جذور التجربة
بدأت تجربة المصارف الإسلامية في باكستان بشكل عملي عام 2003، وكان أولها بنك ميزان في مدينة كراتشي، ثم تلاه 5 بنوك أخرى حتى 2010.
أخذت معظم البنوك التقليدية لاحقا بفتح فروع لها كبنوك إسلامية، برأسمال مستقل، وتحت رقابة شرعية، حتى أصبح في باكستان 20 بنكا إسلاميا.
MEEZAN BANK
aljazeera.net

اقتصاد
سعي حثيث نحو التحول
بلغت الحصة السوقية للأصول بالصناعة المصرفية الإسلامية في باكستان 19.6%، أما الودائع فبلغت 22.5%.
حدد البنك المركزي الباكستاني هدفا لزيادة حصة النظام المصرفي الإسلامي إلى 35% بحلول عام 2025.
STATE BANK MUSEUM
aljazeera.net

اقتصاد
اقتصاد بدون فوائد
يقضي قرار المحكمة الشرعية الاتحادية بإزالة مصطلح "الفائدة" من جميع البنود القانونية المعمول بها، ويتطلب إجراء تعديلات على جميع القوانين ذات الصلة بما يتوافق مع الحكم.
Meezan Bank
The Premier Islamic Bank
ISLAMIC BANK
FEDERAL SHARIAT COURT OF PAKISTAN
aljazeera.net

اقتصاد
تسير باكستان بخطوات سريعة للتحول بالاقتصاد الوطني إلى نموذج خال من الفوائد يتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية، وكانت المحكمة الشرعية الاتحادية الباكستانية قد أقرت ذلك في أبريل/نيسان 2022 ومنحت الجهات المعنية فرصة للتحول الكامل خلال 5 سنوات.
aljazeera.net

الدولار واليورو سبب التضخم وبريكس تسعى لتحقيق توازن اقتصادي

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: في الولايات المتحدة ضخوا عملة بقيمة حوالي ٦ تريليون دولار، أما الاتحاد الأوربي ضخوا عملة بحوالي ٣ تريليون دولار.

كل هذه الأموال قاموا بضخها في السوق العالمية وشراء كل شيء، وبالدرجة الأولى المواد الغذاية وليس هذا فقط، المواد الطبية، اللقاحات التي يتلفونها الآن بكميات كبيرة لأن تاريخ صلاحيتها انقضى.

ضخوا كل هذه الأموال وبدأ التضخم الغذائي والتضخم بشكل عام في العالم. ماذا فعلت الاقتصادات الريادية في العالم؟ أساؤون استخدام موقفهم الفريد في المجال المالي الدولي، الدولار واليورو تمت طباعتهما ومن ثم كالمكنسة الكهربائية تم شفط أهم المنتجات الضرورية، إنهم يستهلكون، أنتم تستهلكون أكثر مما تنتجون وتجنون. هل هذا عادل؟ من وجهة نظرنا لا. ونحن نحاول تغيير هذا الموقف وهذا ما نقوم به في بريكس.

٢٠٢٤-١٠-٢٢

الخطوات التي يجب على الصين والهند اتخاذها للانضمام إلى نادي البلدان الغنية

اندرميت جي[1]

"تحقيق الثراء أمر مجيد" هي المقولة التي ألهمت واحدةً من أنجح إستراتيجيات التنمية خلال الخمسين عامًا الماضية. وهو الطموح الذي تشترك فيه البلدان النامية على نطاق واسع – ولأسباب وجيهة. فعندما تصبح البلدان أكثر ثراءً، فيمكن أن تكون النتائج مجيدة، حيث ترتفع مستويات المعيشة، وتتقلص رقعة الفقر، ويتضاءل الميل إلى التلوث، مع تحسن مستوى المنتجات ووسائل الإنتاج.

لهذا يقوم عدد متزايد من البلدان النامية بتحديد مواعيد نهائية وطنية لتصبح اقتصادات متقدمة: الصين بحلول عام ٢٠٢٥، وفيتنام بحلول عام ٢٠٤٥، والهند بحلول عام ٢٠٤٧. وبدون حدوث معجزة، تتضاءل فرص نجاحها – بسبب معضلة فريدة تعترض مسار البلدان وهي ترتقي سلم الدخل. وفي العقود القادمة، سيعتمد مصير العالم على إمكانية إيجاد علاج مناسب لهذه المعضلة.

وفي سعي البلدان لتحقيق الثروة، لا يقترب سوى عدد قليل منها من القمة. وعادة ما تتباطأ أو تثبت معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية خلال مرورها بمرحلة الدخل المتوسط. وهو ما يطلق عليه البنك الدولي "فخ الدخل المتوسط". وكانت هذه الفكرة موضع خلاف على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك. غير أن أحدث الشواهد بشأنها تعتبر مقنعة: منذ عام ١٩٧٠ لم يرتفع متوسط دخل الفرد في البلدان متوسطة الدخل أبداً عن ١٠٪ من مستوى نظيره في الولايات المتحدة.

منذ عام ١٩٩٠، لم يتمكن سوى ٣٤ اقتصاداً متوسط الدخل من التحول إلى وضعية الاقتصاد مرتفع الدخل – وكان أكثر من ثلثها إما مستفيداً من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو من احتياطيات النفط التي تم اكتشافها مؤخراً. ويقل عدد السكان الذين يعيشون في هذه الاقتصادات عن ٢٥٠ مليون نسمة، أي ما يقارب عدد سكان باكستان.

[1] مدونة البنك الدولي، ١٢-٨-٢٠٢٤، نقلا عن مجلة الايكونوميست، رابط مجلة الايكونوميست، رابط منتدى البنك الدولي.

واليوم، تضم البلدان متوسطة الدخل (يُعرِّفُها البنك الدولي بأنها البلدان التي يتراوح نصيب الفرد فيها بين ١١٥٠ دولاراً و ١٤٠٠٠ دولار من إجمالي الدخل القومي) نحو ٦ مليارات نسمة ونحو ثلثي الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع. وتسهم هذه البلدان بنحو ٤٠٪ من الناتج الاقتصادي العالمي ونحو ثلثي الانبعاثات الكربونية. وباختصار، ستكون هذه البلدان إلى حد كبير مسرحَ العمليات لكسب أو خسارة معركة الجهود العالمية المبذولة للقضاء على الفقر المدقع وتعميم الرخاء وتعزيز جودة الحياة.

تواجه البلدان متوسطة الدخل تحديات أكبر بكثير من البلدان التي سبقتها في الإفلات من فخ الدخل المتوسط، منها ارتفاع أعداد المسنين بين سكانها، والاحتكاكات الجيوسياسية والتجارية، وحاجتها لتسريع وتيرة النمو دون الإضرار بالبيئة. ومع ذلك، لا يزال معظمها متشبثًا بنهجٍ ينتمي للقرن الماضي ويتمثل في السياسات التي تركز بشدة على جذب الاستثمارات. واستمرارها في هذا النهج يماثل قيادة سيارة طوال رحلة السفر على السرعة الأولى، مما يستغرق وقتًا طويلاً للوصول إلى وجهتها. ويحاول عدد قليل من هذه البلدان القفز إلى مرحلة الابتكار. وهذا الأمر يماثل نقل حركة السيارة من السرعة الأولى إلى السرعة الخامسة مباشرة، مما يؤدي إلى توقفها عن السير.

وهناك طريقة أفضل تتمثل في الخطة التدريجية وثلاثية المحاور التي يقترحها البنك الدولي.

تُعد الإستراتيجية التي تركز بشكل رئيسي على جذب الاستثمارات أفضلَ السبل لتحقيق تطلعات البلدان منخفضة الدخل. فحالما تصبح هذه البلدان ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، فإنها تحتاج إلى نهج أكثر تطوراً، حيث يتعين عليها استكمال الاستثمار باعتماد التطورات التكنولوجية الواردة من الخارج. وهذا يعني الحصول على التكنولوجيات الحديثة ونماذج الأعمال وتعميمها في مختلف قطاعات الاقتصاد على المستوى المحلي لتمكين الشركات من الانضمام إلى صفوف الموردين العالميين للسلع والخدمات.

ويتطلب اعتماد التطورات التكنولوجية الواردة من الخارج توافرَ مجموعة من المواهب أكثر من أي وقت مضى، ومنها المزيد من المهندسين والعلماء والمديرين وغيرهم من المهنيين ذوي المهارات العالية، كما يجب صقل مهارات جميع المشاركين في القوى العاملة من أجل زيادة الأعداد التي تضمها هذه المجموعة.

ومن أكثر السمات التي تأتي بنتائج معاكسة للاقتصادات متوسطة الدخل هي ميلها إلى تهميش دور النساء عن طريق الحد من الفرص التعليمية والاقتصادية المتاحة لهن. ويمكن للبلدان تحقيق مكاسب هائلة

عند توقفها عن الاستمرار في مثل هذه الممارسات. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يمكن إرجاع أكثر من ثلث النمو الذي حققته البلاد بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٠ إلى تراجع التمييز العنصري والتمييز القائم على النوع الاجتماعي في مجالي التعليم والقوى العاملة. ولولا هذه التغييرات، لكان دخل الفرد في الولايات المتحدة حاليًا ٥٠٠٠٠ دولار، وليس ٨٠٠٠٠ دولار كما هو عليه الآن.

وعندما يتقن بلد ما مرحلتي الاستثمار واعتماد التكنولوجيا وتعميمها، يصبح عندها جاهزاً للمرحلة الأخيرة، وهي التحول نحو الابتكار العالمي. وتُعد كوريا الجنوبية مثالاً بارزًا في المراحل الثلاث. ففي عام ١٩٦٠، كان دخل الفرد فيها يبلغ ١٢٠٠ دولار فقط، وبحلول نهاية عام ٢٠٢٣، ارتفع ليصل إلى ٣٣٠٠٠ دولار، وهو التطور الذي لم يتمكن أي بلد آخر من تحقيقه.

بدأت كوريا الجنوبية بمجموعة بسيطة من السياسات لزيادة الاستثمارات العامة وحفز الاستثمارات الخاصة. وفي سبعينيات القرن العشرين تحول ذلك إلى سياسة صناعية شجعت الشركات الكورية الجنوبية على اعتماد التكنولوجيا الأجنبية وأساليب الإنتاج الأكثر تطوراً. وشرعت شركة سامسونج، التي كانت تعمل قبل ذلك في أنشطة تجفيف الأسماك وإنتاج المعكرونة، في تصنيع أجهزة التلفزيون باستخدام التكنولوجيا المرخصة من الشركات اليابانية.

وأدى نجاح سامسونج إلى زيادة الطلب على المهندسين والمديرين وغيرهم من المهنيين المهرة. وقامت حكومة كوريا الجنوبية بواجبها لمساعدة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة التعليم بتحديد أهدافٍ للجامعات الحكومية وزيادة مخصصاتها المالية لتساعد في تطوير المهارات الجديدة التي تحتاجها الشركات المحلية. والنتائج جلية ولا تخطئها العين. فاليوم تعد سامسونج من كبرى الشركات العالمية المتميزة في الابتكارات التكنولوجية، فهي واحدة من أكبر شركتين لتصنيع الهواتف الذكية وأكبر شركة لتصنيع رقائق الذاكرة في العالم.

ولإجراء التحولات اللازمة للوصول إلى وضعية البلدان ذات الدخل المرتفع، يجب أن تقوم الحكومات في البلدان ذات الدخل المتوسط بوضع وتطبيق سياسات المنافسة التي تخلق توازنًا سليمًا بين الشركات الكبيرة والشركات متوسطة الحجم والشركات الناشئة. وستكون المنافع أعظم عندما يركز واضعو السياسات بدرجة أقل على حجم الشركة وبدرجة أكبر على القيمة التي تجلبها للاقتصاد، وأيضًا عندما

يشجعون الترقي الاجتماعي لجميع المواطنين عوضًا عن التركيز على سياسات عديمة النتائج للحد من عدم المساواة في الدخل.

ويتعين على تلك البلدان أيضًا اغتنام الفرص الناشئة عن ضرورة التصدي لتغير المناخ من خلال إنتاجها وتصديرها للسيارات الكهربائية وتوربينات الرياح والألواح الشمسية، وغيرها. ولا ينبغي أن نتوقع من البلدان متوسطة الدخل أن تتخلى فوراً عن استخدام جميع أنواع الوقود الأحفوري في سعيها لتحقيق نموٍ اقتصاديٍ أسرع، ولكن يُتوقع منها أن تصبح أكثر كفاءةً في استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات.

إذا التزمت معظم البلدان النامية بالنهج القديم، فإنها ستخفق في تحقيق هدفها المتمثل في الوصول إلى وضعية البلدان مرتفعة الدخل بحلول منتصف القرن الحالي. ووفقًا للاتجاهات الحالية، سوف يستغرق الأمر من الصين ١١ عامًا أخرى للوصول إلى ربع دخل الفرد في الولايات المتحدة فقط، ومن إندونيسيا ٦٩ عامًا، ومن الهند ٧٥ عامًا. ومن خلال تبني الإستراتيجية ثلاثية المحاور – الاستثمار أولاً، ثم اعتماد التكنولوجيا وتعميمها ثم الابتكار، يمكن لهذه البلدان مضاعفة احتمالات تحقيقها لهذه الغاية. وسوف تستفيد بقية بلدان العالم أيضًا، لأن السياسات التي تكافئ الجدارة والكفاءة هي التي تساعد على تحقيق النمو الأسرع والأنظف والأكثر مراعاة لظروف الناس.

تيثر: متفائلون بإطلاق عملة رقمية مستقرة مرتبطة بالدرهم الإماراتي في ٢٠٢٥

عبدالله الجعيد[1]

قالت شركة « تيثر» للأصول الرقمية لـ CNN الاقتصادية» إنها متفائلة بشأن طرح العملة الرقمية المستقرة المرتبطة بالدرهم الإماراتي في السوق العام المقبل، لكن في الوقت نفسه تعتقد أن تخصيص الوقت اللازم للقيام بهذه الخطوة بشكل صحيح هو أمر بالغ الأهمية.

والعملة المستقرة المرتبطة بالدرهم الإماراتي، هي مشروع شراكة جديد بين أكبر شركة في صناعة الأصول الرقمية تيثر، وشركة فينيكس جروب المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة سوقية وصلت إلى ١٠.١ مليار درهم (٢.٧ مليار دولار).

وقال باولو أردوينو، الرئيس التنفيذي لشركة تيثر، في تعليق خاص لـ CNN الاقتصادية، «إن قرار ربط عملة تيثر المستقرة الجديدة بالدرهم الإماراتي هو خطوة استراتيجية تعترف بالدور المتنامي لدولة الإمارات كمركز مالي في الشرق الأوسط».

ورداً على سؤال حول سبب اختيار الإمارات تحديداً، أوضح أن استقرار الدرهم، الذي يعززه ربطه بالدولار الأميركي، يجعله خياراً جذاباً لتسهيل المعاملات عبر الحدود والوصول إلى اقتصاد دولة الإمارات.

وأضاف أن هذا التعاون من شأنه أن يوسع حضور تيثر العالمي ويلبي احتياجات الأسواق الإقليمية المتنوعة.

كما أشار إلى أن هذه العملة المستقرة هدفها سد الفجوة بين التمويل التقليدي والاقتصاد الرقمي، وتقديم حل قوي للمستثمرين والشركات والمستهلكين العاديين الذين يسعون إلى الاستقرار في عالم العملات المشفرة والأصول الرقمية.

[1] CNN الاقتصادية، ٢٣-٨-٢٠٢٤، رابط.

يذكر أنه سيتم بناء العملة المستقرة على منصة بلوكتشين متطورة، ما يضمن أماناً وشفافية، كما ستوفر العملة المستقرة ملاذاً للأصول في سوق لا يمكن التنبؤ بها غالباً، وستخضع لتدابير الامتثال التنظيمي الصارمة.

حجم سوق العملات المستقرة

تقدر السوق العالمية للعملات المستقرة حالياً بنحو ١٥٠ مليار دولار مع نمو متوقع إلى ٢.٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٨.

قال محمد علي زاده فرد، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمجموعة فينيكس، إن موقف أبوظبي «التقدمي» تجاه عالم البلوك تشين و الأصول الرقمية هو ما يجعلها «منصة الإطلاق المثالية».

ويذكر أن «تيثر» المعروفة برمز «يو إس دي تي» هي أكبر عملة مشفرة مستقرة من حيث حجم التداول، إذ تسيطر على ٧٠٪ من حصة السوق، أطلقتها شركة تيثر المحدودة في عام ٢٠١٤ وهي اليوم أساسية لشراء العملات المشفرة على كل منصات التداول في العالم.

وبدءاً من ٢٣ أغسطس ٢٠٢٤، بلغت القيمة السوقية لعملة تيثر نحو ١١٧.٦٨ مليار دولار حسب ما تشير بيانات موقع «كوين ماركت كاب»، كما تفيد بيانات شركة تيثر عن حقوق ملكية صافية قدرها ١١.٩ مليار دولار.

كما يذكر أنه منذ يوليو تموز ٢٠٢٤، أصبح لدى تيثر أكثر من ٣٥٠ مليون مستخدم على مستوى العالم.

تناقضات بيانات التضخم في أمريكا

شوان زنكة

ماجستير اقتصاد إسلامي - مستشار شرعي

خبير اقتصادي - تركيا

أصدر مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، الأربعاء، ٩/ ١١ /٢٠٢٤ ، بيانات أسعار المستهلكين (التضخم) خلال شهر أغسطس الماضي، وقد أظهرت هذه البيانات تباينا واضحا، فقد تباطأ التضخم العام على أساس سنوي، مع ارتفاع لمعدل التضخم في أغسطس، قياسا بشهر تموز الماضي، بينما حافظ التضخم الأساسي السنوي (كافة السلع والخدمات ما عدا الطاقة والغذاء) على عناده، ومقاومته للانخفاض، محافظا على استقراره السنوي في شهر أغسطس، ومرتفعا على أساس شهري في أغسطس قياسا بشهر تموز.

وجاءت الأرقام المتناقضة كالآتي:

* **التضخم العام في شهر أغسطس**: فقد بلغ ٢.٥٪ على أساس سنوي، وهو أقل من توقعات الأسواق البالغة ٢.٦٪، في حين كان التضخم السنوي العام في شهر تموز ٢.٩٪.

بينما أظهرت البيانات على أساس شهري، أن التضخم ارتفع بنسبة ٠.٣٪ في شهر أغسطس، وكانت توقعات الأسواق تشير إلى ارتفاع بنحو ٠.٢٪، علما بأن معدل التضخم الشهري كان قد سجل ارتفاعا بنحو ٠.٢٪ في شهر تموز الماضي.

هذا المؤشر يشير إلى انخفاض ملحوظ في التضخم العام على أساس سنوي، وهو ما سيعزز توجه البنك الفدرالي إلى تخفيض نسبة الفائدة، إلا أن الارتفاع الشهري للتضخم العام في شهر أغسطس، قياسا بشهر تموز، عكر صفو الأسواق، والبنك الفدرالي، وترك قناعة لديها بأن التضخم يمكن أنْ يعاود الارتفاع، رغم تدابير السياسة النقدية الانكماشية.

* **التضخم الأساسي (كافة السلع والخدمات ما عدا الطاقة والغذاء) في شهر أغسطس**: فقد بلغ ٣.٢٪ على أساس سنوي، وهو ما توافق مع توقعات الأسواق، علما بأن المؤشر كان قد سجل ٣.٢٪ في شهر تموز الماضي.

بينما أظهرت البيانات على أساس شهري، أن التضخم الأساسي ارتفع بنسبة ٠.٣٪ في أغسطس، وكانت التوقعات تشير إلى ارتفاع بنحو ٠.٢٪ فقط، علما بأن التضخم الأساسي على اساس شهري كان ٠.٢٪ في شهر تموز الماضي.

هذا المؤشر يؤكد أن التضخم الأساسي يصر على بقائه مرتفعا، بل وارتفاعه في شهر أغسطس يوحي بميوله للارتفاع، على الرغم من استقراره على أساس سنوي.

وسيلقي هذا المؤشر المهم بظلاله على قرارات البنك الفدرالي بخصوص سعر الفائدة، خصوصا، والسياسة النقدية للفدرالي، عموما.

على ضوء هذه البيانات المتناقضة، سوف لن يجد البنك الفدرالي لنفسه مجالا واسعا للمناورة بخصوص تخفيض نسبة الفائدة، الذي أعتقد أنه لن يتجاوز ٠.٢٥٪، إذ سيجابه، وبقلق واضح، تلك البيانات المتناقضة حول التضخم، والتي يجب عليه التعامل معها بحكمة وتأنٍ.

يعاني الاقتصاد الأمريكي من أزمة التوازن بين التضخم والركود.. فانتعاش الاسواق، ومنع إفلاس الشركات في أمريكا، يتطلب اتخاذ سياسة توسعية من قبل الفدرالي، ومن خلال أداة سعر الفائدة وتخفيضه، وهو ما يدفع معدلات التضخم إلى الارتفاع.. وبالمقابل، فالبنك الفدرالي، ملزم بكبح جماح التضخم من خلال سياسة نقدية انكماشية، وهو ما يدفع الاقتصاد إلى الركود، وهو ما لا تحبذه الإدارة الأمريكية.

يبقى الركود التضخمي هاجس السلطة المالية في الإدارة الأمريكية، لحين ايجاد الحلول المناسبة، التي يصعب الوصول إليها في ظل الأوضاع الجيوسياسية الحالية، والتوسع الاقتصادي النقدي الرهيب.

متى يكون التدخل في سوق الصرف الأجنبي أفضل وسيلة لمساعدة البلدان على تجاوز الصدمات؟[1]

Suman Basu

Sonali Das

Olamide Harrison

Erlend Nier

إن التدخل في أسعار الصرف الأجنبي يمكن أن يساعد البلدان على التعامل مع الصدمات بأفضل شكل ممكن. إن التدخل، عندما يكون مناسبًا، يجب أن يستخدم كجزء من نهج سياسي متكامل يتضمن أدوات سياسية أخرى للتخفيف من المخاطر.

مع قيام البنوك المركزية الكبرى الآن بخفض أسعار الفائدة، فإن دورة أسعار الفائدة العالمية تتحول. وهذا يوضح مدى التقدم الذي أحرزته مكافحة التضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة. ولكن مع استمرار عدم اليقين الاقتصادي، فإنه يثير أيضًا المخاوف بشأن التأثيرات غير المباشرة المحتملة. إن أسعار الفائدة المنخفضة يمكن أن تحفز تدفقات رأس المال مع بحث المستثمرين عن العائد. ويمكن أن تنعكس مثل هذه التدفقات بشكل حاد عندما تؤدي الصدمات المعاكسة إلى تشديد متجدد للظروف المالية.

ولحماية استقرارها الاقتصادي والمالي، يمكن لإطارنا السياسي المتكامل أن يساعد في معايرة أفضل مزيج ممكن من السياسات في مواجهة مثل هذه التقلبات. وفي عالم أكثر عرضة للصدمات، يجب على صناع السياسات أن يكونوا أكثر مرونة في استخدام الأدوات التي تم معايرتها بشكل جيد ومناسبة لظروف محددة. يُظهر إطارنا أنه في غياب الاحتكاكات السوقية، غالبًا ما تكون السياسات النقدية والمالية كافية لمعالجة تأثير الصدمات الخارجية. ولكن هذا يوضح أيضًا كيف يمكن أن يكون استخدام أدوات إضافية مفيدًا في ظل ظروف معينة.

[1] When Foreign Exchange Intervention Can Best Help Countries Navigate Shocks, IMF BLOG., Oct 10,2024, Link

على سبيل المثال، إذا تسببت تدفقات رأس المال السريعة في شل أسواق التمويل الحاسمة وتسببت في انخفاض حاد في سعر الصرف، فيمكن للبنك المركزي بيع احتياطيات النقد الأجنبي، أو إقراضها، لتحقيق الاستقرار في الأسواق وحماية الاستقرار المالي. ومع ذلك، فإن التدخل في سوق الصرف الأجنبي قد يكون مكلفًا وينطوي على مقايضات مهمة. والتدخل في كثير من الأحيان قد يؤدي إلى الرضا عن التعرض المتزايد لتحركات أسعار الصرف. ولا ينبغي استخدامه كغطاء للحصول على مزايا تجارية تنافسية غير عادلة.

توضح مبادئنا للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، أو FXI، متى قد يساعد البلدان ذات أسعار الصرف العائمة – أو بعبارة أخرى حيث يتم تحديد سعر الصرف بشكل أساسي من قبل السوق. كما تسلط الضوء على الحالات التي لا يكون فيها التدخل مستحسنًا.

نحن نعمل على دمج هذه المبادئ، التي نشرت لأول مرة في ديسمبر/كانون الأول، في عمليات الفحص الاقتصادي السنوية للدول الأعضاء، والمعروفة باسم مراجعات المادة الرابعة. وسوف نستكشف هذه القضايا خلال الأحداث والمناقشات مع الأعضاء في الاجتماعات السنوية المقبلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن.

أسعار الصرف العائمة كمجموعة أدوات

إن البلدان التي تطبق أسعار صرف عائمة تختار عادة هدفًا للتضخم وتستخدم أسعار الفائدة لتحقيقه. وفي هذه الحالات، يُسمح لأسعار الصرف بالتعديل بحرية للمساعدة في تحقيق توازن أفضل للطلب على الواردات والصادرات والمساعدة في الحفاظ على التوازنات الخارجية.

وفي الطرف الآخر من الطيف، تربط حوالي ثلثي البلدان عملاتها بعملة أخرى أو تدير سعر الصرف بطريقة أخرى. وفي هذه الحالات، تتبع أسعار الفائدة التي تحددها البنوك المركزية عن كثب تلك التي تحددها الدولة الأساسية، ولا يمكن استخدامها بشكل مستقل للاستجابة لصدمات الطلب أو العرض المحلية. وعادة ما يتم استخدام التدخل بالتوازي للحفاظ على الربط.

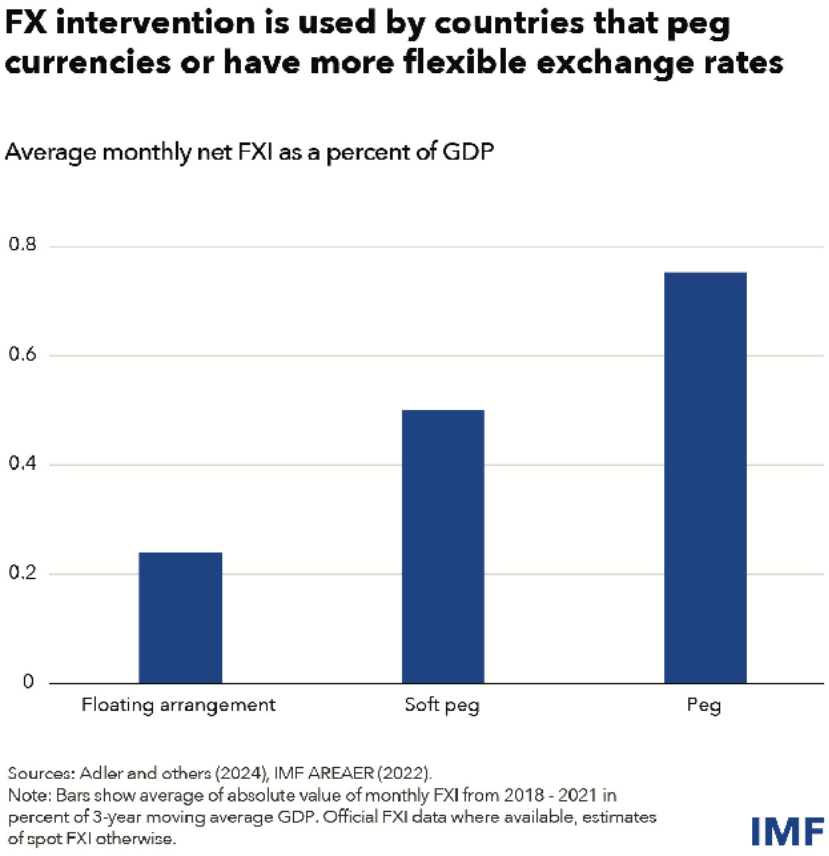

وتركز المبادئ على البلدان التي تطبق أسعار صرف مرنة. وتتمتع أغلب الاقتصادات المتقدمة بأسعار صرف مرنة بالكامل، والمعروفة باسم التعويم الحر. وبعض هذه البلدان، مثل كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، لا تتدخل تقريبًا أبدًا. وبدلاً من ذلك، تسمح للأسواق بتحديد قيم عملاتها، حتى في أوقات التوتر. ومع ذلك، لا تزال البنوك المركزية في أنظمة التعويم الأخرى تتدخل في بعض الأحيان.

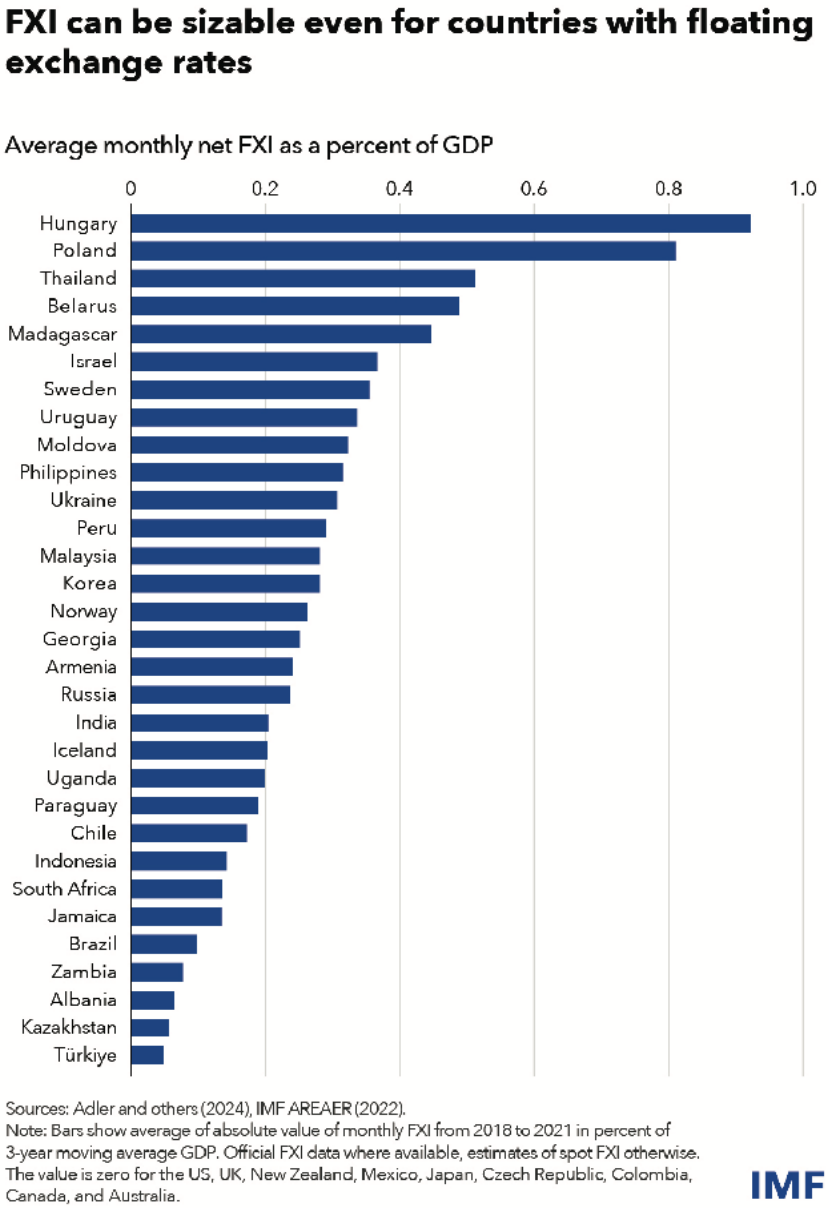

إن إطارنا السياسي المتكامل يدرك أن الاقتصادات المفتوحة ماليًا قد تكون أكثر عرضة للصدمات، وبالتالي فإن أسعار الصرف المرنة بالكامل قد لا تعمل بشكل جيد دائمًا. ولهذا السبب فإننا نحدد ثلاثة ظروف يمكن للبنوك المركزية أن تفكر فيها في استخدام أدوات الدين العام لمعالجة صدمة كبيرة:

١. عندما تصبح أسواق الصرف الأجنبي غير سائلة، يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات الدين العام لإدارة التغيرات الحادة في الظروف المالية التي قد تنشأ عن تدفقات رأس المال وضغوط أسعار الصرف والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

٢. حالة التعرض للعملات غير المغطاة، يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات الدين العام لمواجهة الانخفاض الحاد في العملة والذي من شأنه أن يؤدي بخلاف ذلك إلى أزمة، مثل الأزمة التي تنطوي على تخلف القطاع الخاص على نطاق واسع عن سداد الديون المقومة بالدولار.

٣. حالة احتمال أن يتسبب الانخفاض الحاد في القيمة ليس فقط في زيادة مؤقتة في أسعار السلع والخدمات ولكن أيضًا في رفع توقعات التضخم، يمكن للبنك المركزي أن يفكر في استخدام أدوات الدين العام جنبًا إلى جنب مع رفع أسعار الفائدة لاحتواء هذه التأثيرات. إن الاستخدام التكميلي لأدوات الدين العام من الممكن أن يقلل من التأثير السلبي على النمو الناجم عن السياسة النقدية الأكثر صرامة.

إن هذه الحالات مضمنة في نماذج صندوق النقد الدولي المفاهيمية والكمية، كما أنها تعتمد على العمل التجريبي والاعتبارات من خارج النماذج.

عيوب التدخل

كما يدرك إطارنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتخلى عن بعض فوائد المرونة الكاملة لسعر الصرف عندما يتعلق الأمر بالتعديل الاقتصادي الكلي، مثل تحول الناس والشركات بين السلع والخدمات المحلية والأجنبية. وهناك اعتبار مهم آخر وهو أن تجميع الاحتياطيات والاحتفاظ بها للاستثمار الأجنبي المباشر أمر مكلف.

إن التدخل قد يخلف آثاراً جانبية غير مقصودة. فالإفراط في الاستخدام قد يعوق تطور أسواق الصرف الأجنبي من خلال الحد من الحوافز المتاحة للقطاع الخاص لتداول العملات أو التحوط. كما أن التوقعات بأن يتدخل البنك المركزي لوقف الخسائر قد تخلق خطراً أخلاقياً. فضلاً عن ذلك فإن ضعف التواصل بشأن مؤشر أسعار الصرف الأجنبي قد يؤدي إلى حدوث ارتباك بشأن وظيفة رد الفعل السياسي للبنك المركزي والأداة الرئيسية لتحقيق هدف التضخم.

في ضوء هذه العيوب، يوصي إطار عمل السياسات الاستثمارية بالتدخل فقط في الحالات التي وصفناها أعلاه وعندما تكون الصدمات كبيرة بما يكفي لتهديد الاستقرار الاقتصادي أو المالي، مثل التقلبات الحادة غير العادية في سعر الصرف أو الظروف المالية. وفي هذه الحالات، لا ينبغي استخدام التدخل

لتجنب تعديل السياسات النقدية والمالية. وإذا كانت الاحتياطيات نادرة، فقد يكون من الأفضل الاحتفاظ بها حتى تلوح في الأفق صدمات أكبر.

وعندما يتبين أن التدخل مناسب، فإن مثل هذا التدخل يصبح أكثر فعالية كجزء من نهج سياسي مشترك يدمج أدوات الاقتصاد الكلي والأدوات المالية الأخرى. وحتى قبل وقوع الصدمة، ينبغي للدول أن ترغب في تعميق أسواق النقد الأجنبي لديها، مما يجعلها أكثر مرونة في مواجهة الضغوط. ومن الممكن أن تعمل التدابير الاحترازية الكلية المناسبة على الحد من الاقتراض المحفوف بالمخاطر بالعملات الأجنبية. ومن الممكن أن تعمل الدول على ترسيخ توقعات التضخم بشكل أفضل للحد من الحاجة إلى التدخل في حالة وقوع الصدمات.

ويعمل إطارنا على تحديث نصيحتنا من خلال النظر في الاستخدام الأكثر تكاملاً لمجموعة أوسع من أدوات السياسة لمعالجة احتكاكات السوق والصدمات الكبيرة. ويهدف الإطار أيضًا إلى تعزيز المناقشات السياسية مع الدول الأعضاء بينما نقوم بانتظام بتقييم نقاط ضعفها واستجاباتها المحتملة. ومن الممكن أن يساعد إطار السياسات المتكاملة البلدان على التكيف مع ظروفها الفريدة بينما تستعد لتحمل حالة عدم اليقين والصدمات المستقبلية.

ماذا يمكن أن تتعلم البلدان متوسطة الدخل من نظام الابتكار في الولايات المتحدة؟[1]

أوفوك أكجيغيت

الرئيس الأكاديمي لمطبوعة تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢٤

سوميك لال

مستشار أول لرئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي

ظل نموذج الابتكار لدى الولايات المتحدة موضع إعجاب من العالم أجمع. فمن نماذج أعمال بسيطة وفردية في مجال التكنولوجية، إلى مختبرات الأبحاث في كبرى الجامعات المرموقة، تنتج الولايات المتحدة على نحو مستمر تكنولوجيات رائدة ومتقدمة تعيد تشكيل الصناعات وتحول مجرى الحياة. واليوم، تتصدر الولايات المتحدة العالم في عدد براءات الاختراع الصادرة لكل شخص، فضلاً عن أهمية هذه البراءات.

غالبًا ما تستمد البلدان متوسطة الدخل التي تتطلع إلى الوصول إلى وضعية الدخل المرتفع الإلهام من النموذج الأمريكي. وفي أحدث عدد من تقرير عن التنمية في العالم، نسلط الضوء على ثلاثة دروس مستفادة من نموذج الابتكار الأمريكي يمكن أن تكون مفيدة للبلدان متوسطة الدخل.

أولا، التفكير بصورة أشمل: فالابتكار اليوم ليس من نصيب نماذج الأعمال البسيطة والفردية بل تهيمن عليه كبرى الشركات الراسخة

وتضمنت الرواية التقليدية للابتكار الأمريكي أفكار "التدمير الخلاق" التي تبناها وأيدها جوزيف شومبيتر. وفي هذا النموذج، يؤدي الداخلون الجدد إلى السوق والشركات الصغيرة وفرادى المخترعين دوراً أساسيًا في دفع عجلة التقدم التكنولوجي. ولا يغيب عن أذهاننا صورة رائد الأعمال الأيقونة الذي تراوده أفكار لمخترعات وابتكارات ثورية. **غير أن هذا النموذج قد تقادم وعفا عليه الزمن**. وها نحن في واقع جديد تمثل فيه الشركات الراسخة، بحجم أعمالها ومواردها وقدرتها على جذب أصحاب المواهب، القوة المهيمنة في مجال الابتكار..

[1] مدونات البنك الدولي، ٨/١٩/ ٢٠٢٤، رابط.

الشكل 1. ارتفاع فلكي في عدد براءات الاختراع المقدمة من الشركات لدى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية بالولايات المتحدة منذ عام 1880

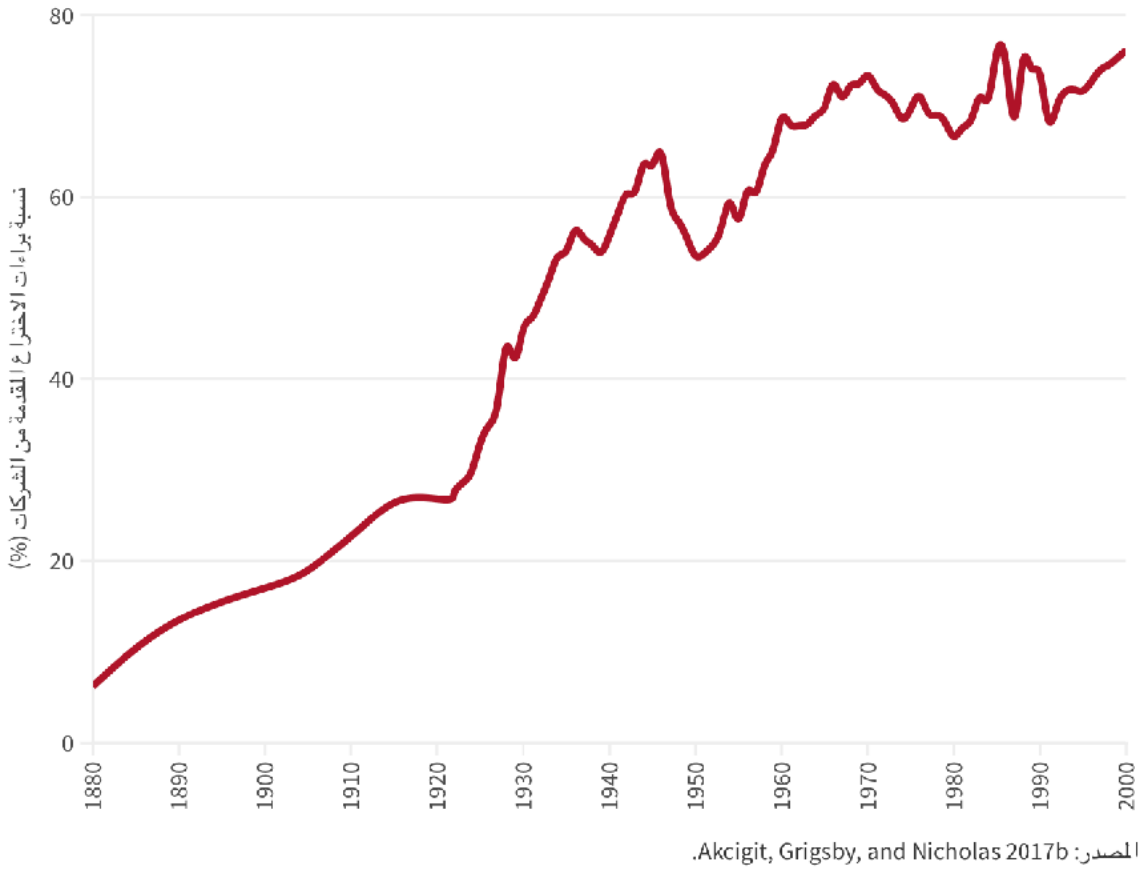

المصدر: Akcigit, Grigsby, and Nicholas 2017b.

لقد تحول مشهد الابتكار في الولايات المتحدة فقد انتقلت الهيمنة من فرادى المخترعين إلى الشركات الكبرى صاحبة معظم براءات الاختراع المسجلة. ويعكس هذا التحول التعقيد المتزايد للتكنولوجيات الحديثة، التي تتطلب استثمارات وخبرات كبيرة غالبًا ما يفتقر إليها رواد الأعمال من الأفراد.

وينطوي هذا التحول على مزايا وعيوب. فالشركات الكبرى يمكنها الاستفادة من مواردها للاستثمار في البحث والتطوير، وبالتالي تسريع وتيرة الابتكار وتوسيع نطاق اعتماد التكنولوجيات الجديدة، كما يمكنها أيضا جذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها، وتعزيز ثقافة الابتكار لديها، غير أن هذا التحول يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تركز قوى السوق وخنق المنافسة. كما أن هيمنة الشركات الكبرى قد تخلق معوقات أمام دخول شركات جديدة، مما يحجب ظهور تكنولوجيات جديدة، فضلاً عن احتمالية تباطؤ وتيرة الابتكار بوجه عام.

ثانيا ، جذب المواهب ورعايتها أينما وجدت

اتخذت الولايات المتحدة خطوات كبيرة نحو تطوير وتنمية المهارات ومنح إثابات سخية لأصحابها على مستوى القوى العاملة بأكملها، فأكثر من ثلث معدلات النمو في الولايات المتحدة التي تحققت بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٠ السبب فيها هو تراجع التمييز العنصري والجنسي في التعليم وسوق العمل. وعلاوة على ذلك، شهدت قطاعات التكنولوجيا في الولايات المتحدة التي يتركز فيها المخترعون المهاجرون بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٤٠ نمواً متسارعًا حتى عام ٢٠٠٠.

وعلى البلدان متوسطة الدخل اليوم زيادة توفير المهارات الأساسية. فهي بحاجة إلى تخريج المزيد من الطلاب من المدارس الثانوية – وتوسيع وتعميق مخزون أصحاب المواهب. كما عليها تحسين أوجه إثابة المواهب النسائية وأفراد الأسر الأقل حظًا.

وفي العادة يكلف اكتساب المهارات المتقدمة كثيراً، ومن يقومون بالاستثمار الضروري في ذلك يُقدمون على هذا الأمر على أمل تحقيق عائد أكبر، لكن في الاقتصادات النامية، قد لا يتحقق هذا العائد في الداخل، أما في البلدان متوسطة الدخل، فيهاجر ١٠٪ من العمالة العالية المهارة، ويزيد الطلب عليها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وهذه الهجرة يمكن أن تكون فرصة لبلد المنشأ طالما ظل المهاجرون من أصحاب المهارات العالية مرتبطين بأوطانهم الأصلية. ويمكن للبلدان متوسطة الدخل الاستفادة من معارف وخبرات مواطنيها المغتربين.

الشكل ٢. زيادة إمكانات نقل المعرفة لدى البلدان التي لديها عدد كبير من المغتربين الناجحين

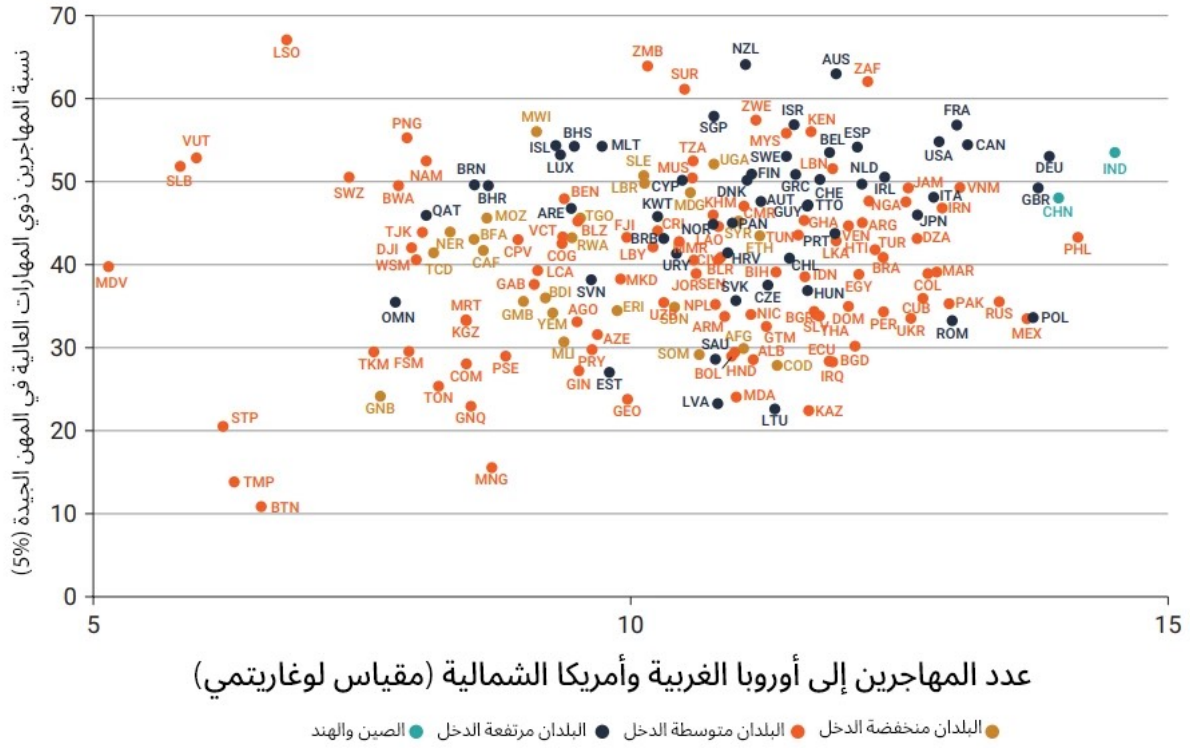

المصدر: فريق إعداد تقرير عن التنمية في العالم 2024.

ثالثا ، بناء سوق لتعميم الابتكار

السوق الثانوية للابتكارات (على سبيل المثال، لإعادة بيع براءات الاختراع أو ترخيصها) لا تقل أهمية عن الابتكار نفسه، ففي الولايات المتحدة، أدت هذه السوق دوراً كبيراً بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٠، فقد سعى المخترعون على نحو متزايد للحصول على خدمات أكثر من ٥٠٠ وكالة متخصصة ومسجلة في مجال براءات اختراع في جميع أنحاء البلاد للتغلب على تعقيدات إجراءات تسجيل هذه البراءات .

وهذه الأسواق المعنية بتعميم الابتكارات العالمية غير متطورة في البلدان متوسطة الدخل (انظر الشكل أدناه) . ويوثق تقرير عن التنمية في العالم أن أقل من ١٠٪ من الشركات في البلدان متوسطة الدخل مثل مصر والهند وتونس تستخدم التكنولوجيا المرخصة، وحتى في الاقتصادات الأكثر ثراءً إلى حد ما، مثل كرواتيا وتركيا، لا تتجاوز النسبة ٢٠٪ .

ويتطلب تعميم الابتكار سياسة عامة تشجع المنافسة وتحمي الملكية الفكرية وتفتح المجال لتوفير رأس المال للمشروعات المبتكرة . ويشمل ذلك تبسيط اللوائح التنظيمية، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة، وضمان تكافؤ الفرص للجميع سواء الداخلين الجدد أو الشركات القائمة .

الشكل ٣ : محدودية تراخيص التكنولوجيا الأجنبية بين شركات البلدان المتوسطة الدخل

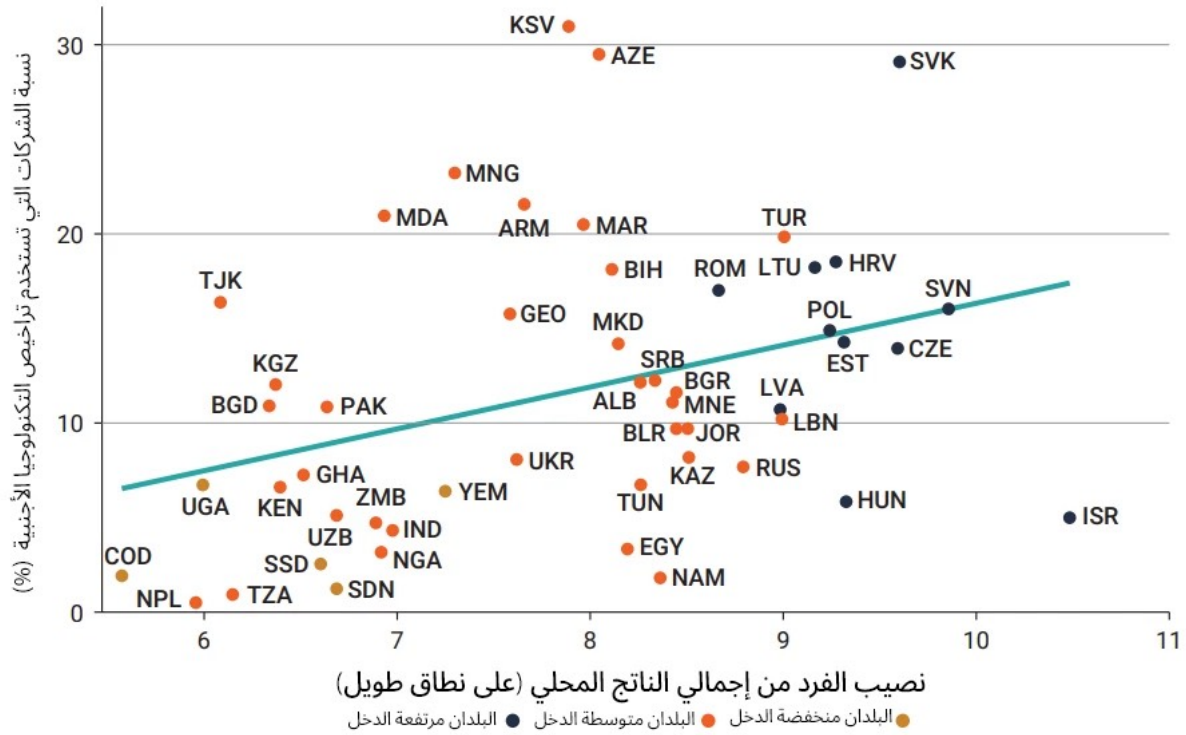

المصدر: سيريرا ومالوني (2017) استنادا إلى بيانات مسوح البنك الدولي لمؤسسات الأعمال (لوحة بيانات)، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https:// www.enterprisesurveys.org/en/enterprisesurveys.

ملحوظة: للاطلاع على الاختصارات القطرية (باستثناء الاختصار KSV، الذي يمثل هنا كوسوفو)، انظر المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس(ISO) , https:// www.iso.org/obp/ui/#search. GDP = إجمالي الناتج المحلي.

تواجه البلدان متوسطة الدخل اليوم تحديات أشد بكثير مما واجهته الولايات المتحدة عندما كانت بلداً متوسط الدخل، ومن بين هذه التحديات زيادة أعداد كبار السن، وارتفاع مستويات المديونية، وتغير المناخ. غير أن التقدم المحرز لا يزال في نطاق قدراتها. وتتمثل الخطوة الرئيسية في الانتباه إلى الدروس المستفادة من الولايات المتحدة وتكييفها مع الظروف المحلية.

وضع الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية:

انخفاض الحصة إلى أدنى مستوى منذ عام ١٩٩٥ والبنوك المركزية تتوجه إلى العملات غير التقليدية والذهب[1]

Wolf Richter

Wolf Street editor

يستمر الدولار الأمريكي، الذي لا يزال العملة الاحتياطية رقم ١ التي تحتفظ بها البنوك المركزية، في فقدان حصته في البتات والقطع ببطء شديد مقابل مزيج من العملات الاحتياطية الأخرى حيث تقوم البنوك المركزية بتنويع حيازاتها من الأصول المقومة بالدولار إلى الأصول المقومة بعملات أخرى. وهم يضيفون أيضا إلى حيازاتهم من الذهب.

انخفضت حصة احتياطيات النقد الأجنبي المقومة بالدولار الأمريكي – الأصول التي تحتفظ بها البنوك المركزية بخلاف بنك الاحتياطي الفيدرالي المقومة بالدولار الأمريكي – إلى ٥٨.٢٪ من إجمالي احتياطيات الصرف في الربع الثاني، وهي أدنى حصة منذ عام ١٩٩٥، وفقا لبيانات COFER الجديدة لصندوق النقد الدولي.

على مدى السنوات العشر الماضية، انخفضت حصة الدولار بنحو ٨ نقاط مئوية، من ٦٦٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٥٨.٢٪ في عام ٢٠٢٤ حتى الآن. إذا استمرت هذه الوتيرة، فإن حصة الدولار ستقبل ٥٠٪ في غضون ١٠ سنوات.

[1] Wolf Richter, Status of the US Dollar as Global Reserve Currency: Share Drops to Lowest since 1995. Central Banks Diversify to “Nontraditional” Currencies and Gold، Sep 28, 2024, Link.

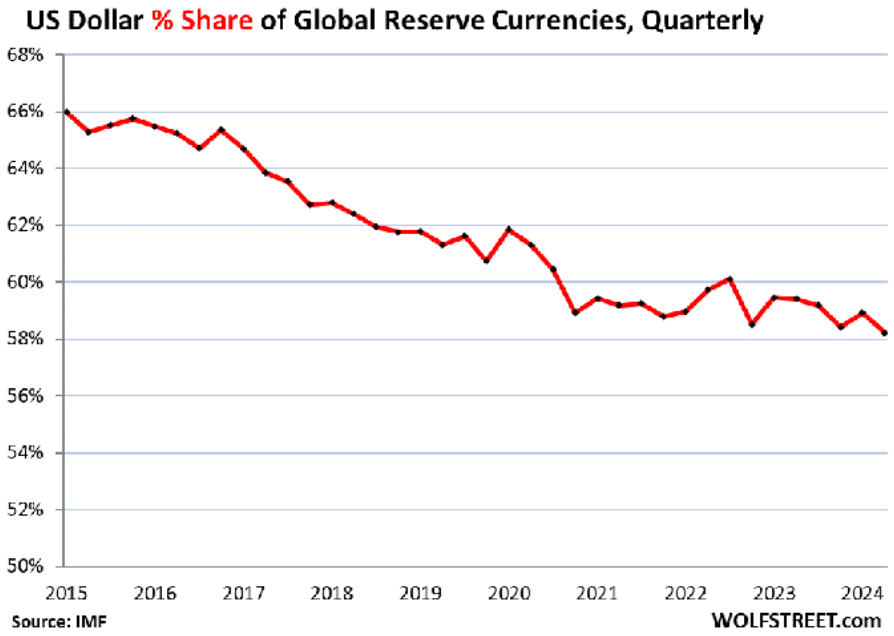

تظهر النظرة الطويلة إلى الستينيات أن حصة الدولار الأمريكي من العملات الاحتياطية العالمية كانت أقل بكثير في السبعينيات والثمانينيات. انهارت الحصة من ٨٥٪ في عام ١٩٧٧ إلى ٤٦٪ في عام ١٩٩١، حيث انفجر التضخم في الولايات المتحدة في السبعينيات وفي الثمانينيات، وفقد العالم الثقة في استعداد بنك الفيدرالي للسيطرة على هذا التضخم.

بحلول التسعينيات، مع انخفاض التضخم لمدة عقد من الزمان، عادت الثقة، وحملت البنوك المركزية على الأصول المقومة بالدولار مرة أخرى، حتى جاء اليورو، الذي جمع العملات الاحتياطية الأوروبية الرئيسية كوحدة واحدة، مما يجعله بديلا قويا للدولار.

يوضح الرسم البياني حصة الدولار الأمريكي في نهاية العام باستثناء عام ٢٠٢٤، حيث نستخدم رقم الربع الثاني.

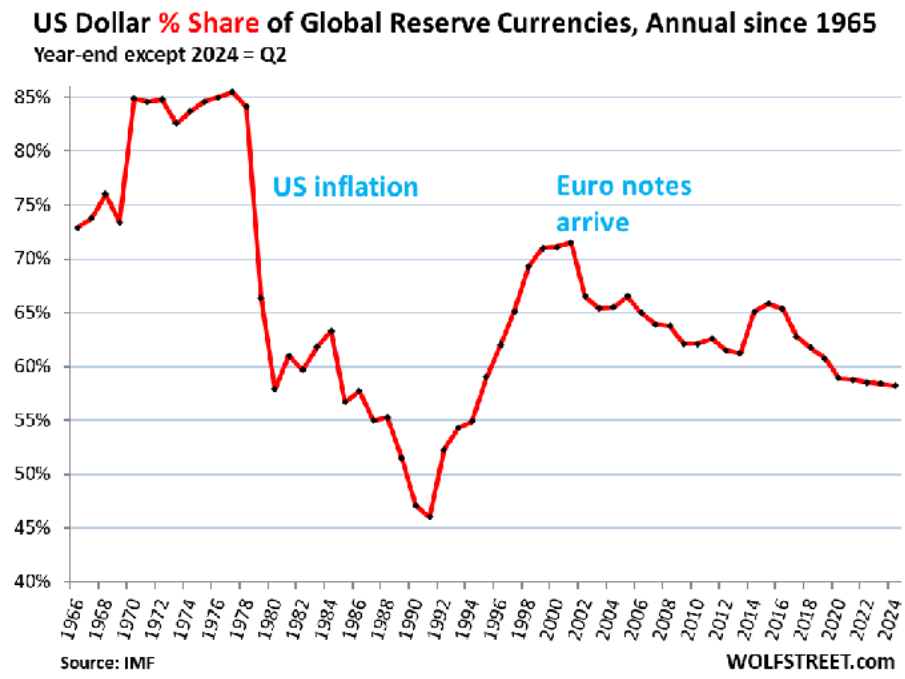

من حيث الدولار، احتفظت البنوك المركزية باحتياطيات من النقد الأجنبي في جميع العملات بقيمة ١٢.٣٥ تريليون دولار في الربع الثاني. من هذا المبلغ، انخفضت حيازات الأصول المقومة بالدولار الأمريكي إلى ٦.٦٨ تريليون دولار.

تشمل هذه الأصول المقومة بالدولار الأمريكي سندات الخزانة الأمريكية، والأوراق المالية للوكالة الأمريكية، و MBS المدعومة من الحكومة الأمريكية، وسندات الشركات الأمريكية، وحتى الأسهم الأمريكية، التي تحتفظ بها البنوك المركزية بخلاف بنك الاحتياطي الفيدرالي.

مستبعدة الأصول المقومة بالعملة المحلية للبنك المركزي، مثل حيازات بنك الاحتياطي الفيدرالي من سندات الخزانة، وحيازات البنك المركزي الأوروبي من الأصول المقومة باليورو.

لم تقم البنوك المركزية "بإغراق" أصولها الدولارية – بمبالغ الدولار، ولم تتغير حيازاتها من الدولار كثيرا وليست بعيدة عن الذروة في عام ٢٠٢١. ولكن مع نمو احتياطيات النقد الأجنبي الإجمالية، فإنهم يأخذون الأصول المقومة بالعديد من العملات البديلة، وحصة الدولار من إجمالي الانخفاضات.

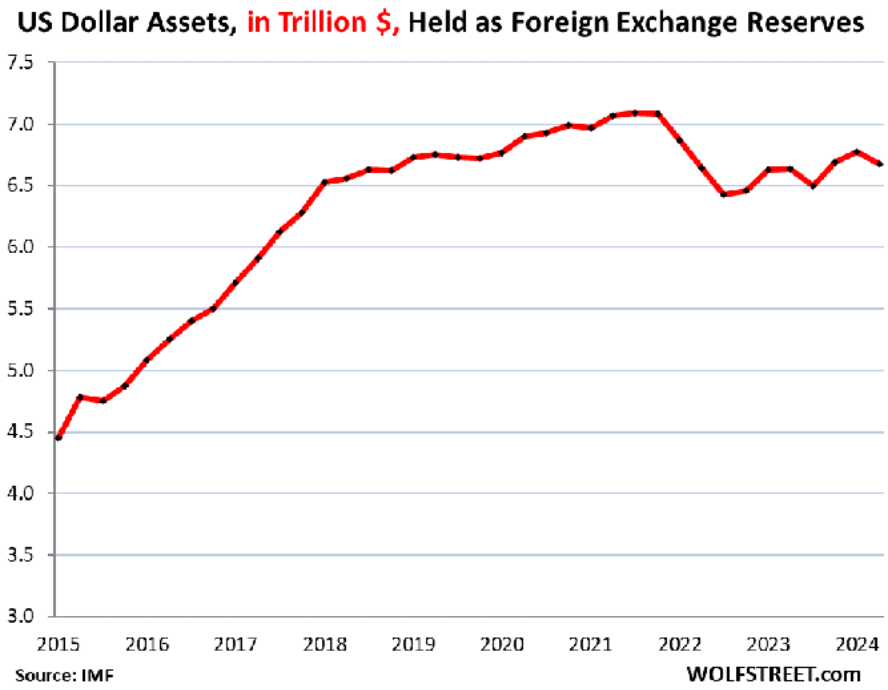

العملات الاحتياطية الرئيسية الأخرى.

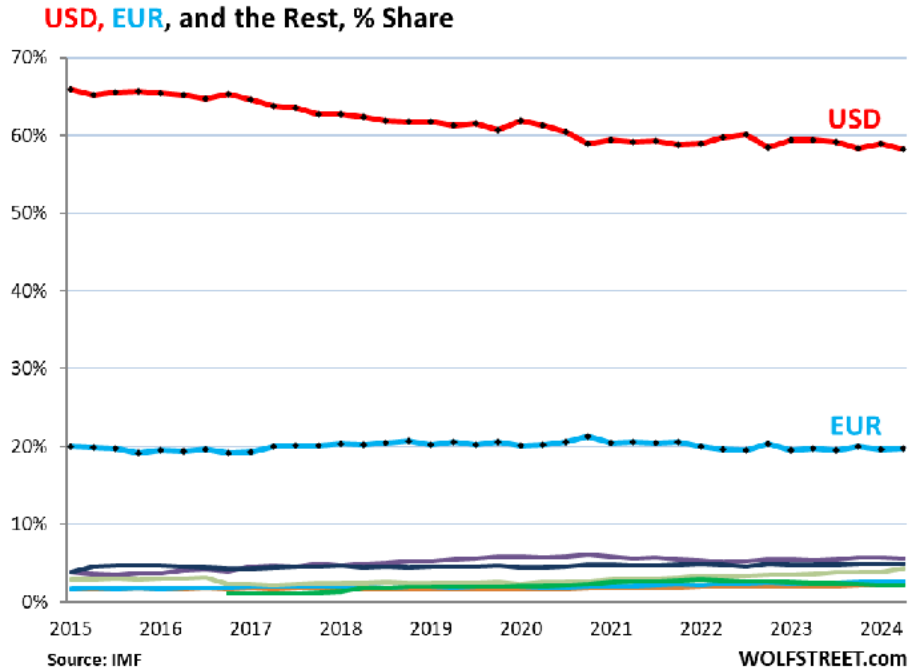

اليورو هو رقم ٢ الدائم، مع حصة كانت عالقة لسنوات عند حوالي ٢٠٪. في الربع الثاني، كانت الحصة ١٩.٨٪ (الخط الأزرق في الرسم البياني أدناه).

البدائل الرئيسية للدولار الأمريكي واليورو، "العملات الاحتياطية غير التقليدية"، كما يسميها صندوق النقد الدولي، هي التشابك الملون في أسفل الرسم البياني.

صعود "العملات الاحتياطية غير التقليدية"

هنا نحمل عدسة مكبرة فوق التشابك الملون في الرسم البياني أعلاه. وما نراه هو أن هذه العملات الأخرى، باستثناء الرنمينبي الصيني، اكتسبت حصة منذ عام ٢٠١٥، في حين أن الدولار يفقد حصته وكان اليورو معلَّقا على حصته.

لذلك فهي ليست عملة واحدة تكسب مقابل الدولار؛ بل أن الكثير من "العملات الاحتياطية غير التقليدية" تكتسب حصة.

"**جميع العملات الأخرى**" (الأصفر في الرسم البياني أدناه) هي مجموعة كبيرة من العملات، ارتفعت حصتها المجمعة إلى ٤.٢٪ في الربع الثاني، من ٢.٥٪ في نهاية عام ٢٠١٩، وهي أكبر ربح، تتكون من عملات غير مدرجة بشكل منفصل في بيانات صندوق النقد الدولي. كان الرنمينبي جزءا من هذه المجموعة حتى عام ٢٠١٦.

المتنوعون. قال صندوق النقد الدولي في ورقة عام ٢٠٢٢ إن هناك ٤٦ "تنويعا نشطا": البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة، بما في ذلك معظم اقتصادات مجموعة العشرين، التي لديها ما لا يقل عن ٥٪ من احتياطيات النقد الأجنبي في "عملات الاحتياطات غير التقليدية".

الرنمينبي الصيني (الأحمر) هو الاستثناء. عندما أضاف صندوق النقد الدولي الرنمينبي إلى سلة عملاته التي تدعم حقوق السحب الخاصة (SDR) في عام ٢٠١٦، كان ينظر إلى العملة على أنها التهديد القادم لهيمنة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية. الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ومن المنطقي أن يكون لديها عملة احتياطية رئيسية.

لكن اتضح أن هذا ليس هو الحال. يعوق الرنمينبي ضوابط رأس المال وقضايا قابلية التحويل. يبدو أن البنوك المركزية قلقة من الاحتفاظ بأصول مقومة بالرنمينبي. وهي تلعب فقط دورا صغيرا ومتناقصا كعملة احتياطية. حتى الدولار الأسترالي (البني) لديه الآن حصة أكبر من الرنمينبي.

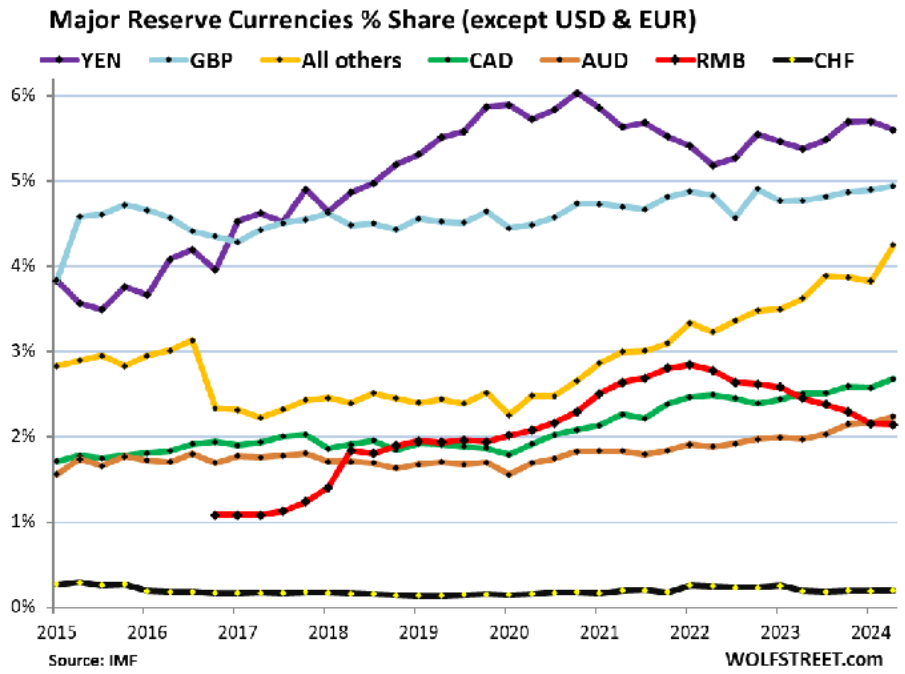

النسبة المئوية لحصة احتياطيات النقد الأجنبي الرئيسية في الربع الثاني التي تسردها بيانات صندوق النقد الدولي بشكل منفصل:

١. الين الياباني، ٥٠.٦٪ (الأرجواني)، ثالث أكبر عملة احتياطية بعد الدولار الأمريكي واليورو، على الرغم من انخفاض سعر صرف الين مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

٢. الجنيه البريطاني، ٤٠.٩٪ (أزرق)، رابع أكبر عملة احتياطية.

٣. "جميع العملات الأخرى" مجتمعة، ٤٠.٢٪ (أصفر).

٤. الدولار الكندي، ٢٠.٧٪ (أخضر).

٥. الدولار الأسترالي، ٢٠.٢٪ (بني).

٦. رنمينبي صيني، ٢٠.١٪ (أحمر).

٧. الفرنك السويسري، ٠٠.٢٪ (أرجواني).

عاد الذهب إلى الظهور كأصل احتياطي مفضل للبنك المركزي

سبائك الذهب ليست "احتياطيا للعملات الأجنبية" – البيانات أعلاه. إنه "أصول احتياطية" للبنك المركزي. لذلك لا يتناسب حقا مع هذه المناقشة لاحتياطيات النقد الأجنبي. ولكن يمكن أن يحل محل احتياطيات النقد الأجنبي، مثل سندات الخزانة، في الميزانية العمومية للبنك المركزي. وكان يفعل ذلك.

أمضت البنوك المركزية ٥٠ عاما في تفريغ حيازاتها من الذهب. ولكن على مدى العقد الماضي، كانوا يعيدون بناء حيازاتهم الذهبية.

إنهم يحتفظون حاليا ب ١.١٦ مليار أوقية، تقريبا إلى ما كانت عليه في السبعينيات، وفقا لصندوق النقد الدولي. بسعر اليوم، هذا ٣.١ تريليون دولار من الذهب، مقارنة ب ١٢.٣٥ تريليون دولار من احتياطيات النقد الأجنبي (الرسم البياني عبر صندوق النقد الدولي):

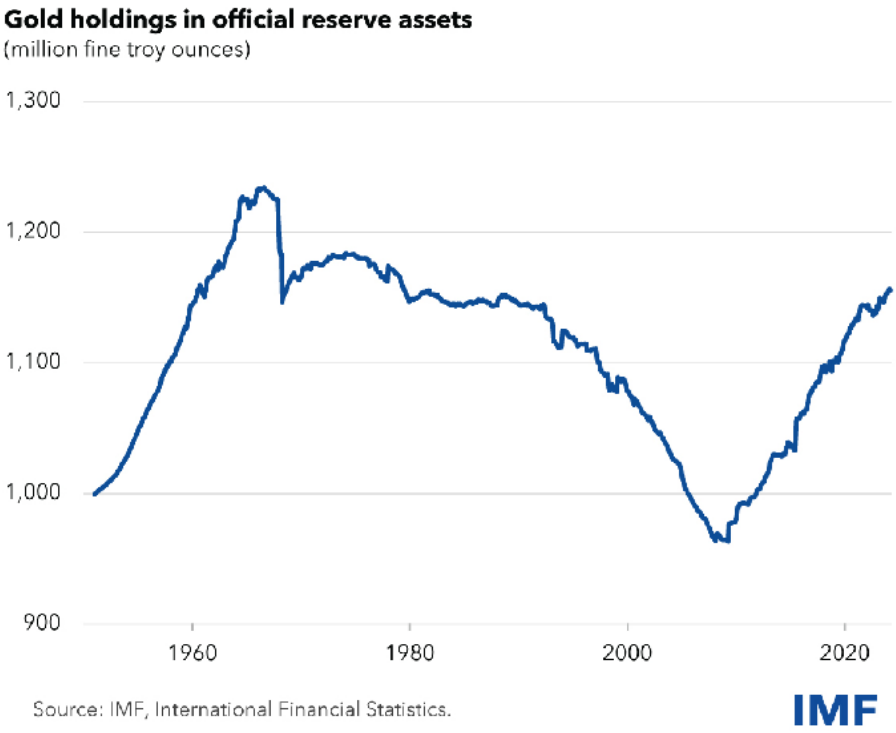

تؤثر أسعار صرف الدولار الأمريكي على احتياطيات النقد الأجنبي

يتم الإبلاغ عن جميع احتياطيات النقد الأجنبي بالدولار الأمريكي. يتم ترجمة الحيازات بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف في ذلك الوقت. لذلك فإن أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي والعملات الاحتياطية الأخرى تغير حجم الأصول غير الدولار الأمريكي – ولكن ليس أصول الدولار الأمريكي.

يتم التعبير عن حيازات اليابان من الأصول المقومة بالدولار الأمريكي بالدولار الأمريكي، ولا تتغير مع سعر صرف الين مقابل الدولار الأمريكي. لكن حيازات اليابان من الأصول المقومة باليورو تترجم إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في ذلك الوقت. لذلك فإن حجم حيازات

اليابان من أصول اليورو، المعبر عنها بالدولار الأمريكي، يتقلب مع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، حتى لو لم تتغير حيازات اليابان.

على الرغم من الاضطرابات الكبيرة في أسعار الصرف، على المدى الطويل، لم يتحرك مؤشر الدولار [DXY] كثيرا. يتتبع DXY أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل سلة من ست عملات (اليورو والين والجنيه الإسترليني والدولار الكندي والكرونة السويدية والفرنك السويسري). وعاد مؤشر DXY، الذي يبلغ حاليا ١٠٠.٤، إلى حيث كان في عام ١٩٩٨:

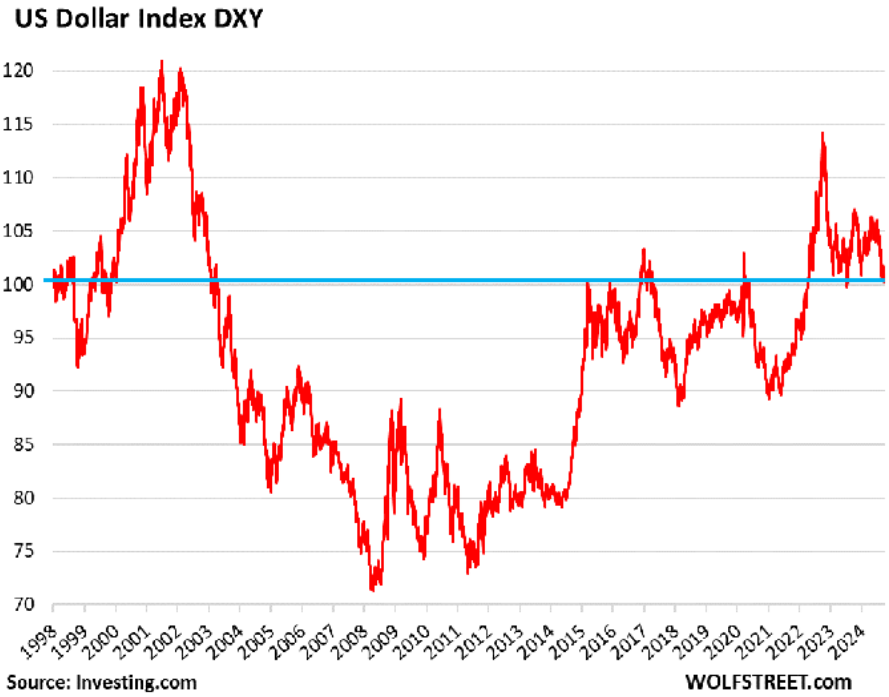

الأزمات المؤسساتية فرصة لتعزيز عملية التعلم

د. فادي محمد الدحدوح
مؤلف وأكاديمي فلسطيني

إن المؤسسات وقوة وجودها وتأثيرها تمثل لبنة أساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، لما تقدمه من خدمات وأدوار هامة لصالح الفرد والمجتمع، والمؤسسات ككل الكيانات معرضة بشكل دائم للهزات والأزمات التي يمكن أن تخلق لها تحديات وصعوبات قد تعرقلها عن تأدية مهامها وبلوغ أهدافها، فالأزمات تعبر عن حالة من الإدراك والاضطراب أو الشدة كنقطة تحول قد تكون إلى الأحسن أو الأسوأ، فهي تحمل إمكانية الفرصة والخطر في آن واحد، وهي وليدة ظروفها الذي توجد فيه سواء كانت على مستوى الفرد أو المجتمع أو المؤسسة أو الدولة.

تعتبر الأزمات المؤسساتية من المواضيع الهامة التي استقطبت اهتمام الباحثين والمختصين في المجالات الإدارية والتنظيمية، والأزمات المؤسساتية عادة ما تكون مادة دسمة تنهم منها وسائل الإعلام المختلفة لتكون الموضوع الرئيسي الذي يتصدر أجندتها الإعلامية خاصة إذا كانت المؤسسة لها وزنها على المستويين المحلي والدولي، كما أن النظرة السلبية التي ينظر بها إلى الأزمة التي أصابت المؤسسة سواء من قبل وسائل الإعلام والرأي العام وحتى الإدارة العليا للمؤسسة هي حقيقة ثابتة ولا مفر منها، فهي نابعة من جملة التحديات التي تتسبب فيها تلك الأزمات.

على الرغم مما تشكله الأزمات من تهديدات واضحة على المؤسسة إلا أن هناك اتجاهات بحثية حديثة تدعو إلى تجاوز النظرة السلبية لتهديدات الأزمة وعدم الوقوف عندها، للتغلب عليها وإبراز مدى الكفاءة وحسن الإدارة والتفكير العلمي مع مختلف الأزمات التي تتعرض لها المؤسسة، كما أن الأزمات تمنح بعض الفرص للمؤسسة وجب اغتنامها من أجل تحسين وتطوير بعض الجوانب الهامة وتحقيق عديد الأهداف. وعليه فإن الإدارة الجيدة للأزمة والتحكم فيها وسرعة معالجتها يعكس مدى كفاءة وذكاء وجدية وقدرة الطاقم الإداري للمؤسسة في مواجهة الأزمات التي قد تعترضها، وبالتالي ستصبح طريقة إدارة الأزمة المؤسساتية أنموذجا يحتذى به من قبل مؤسسات أخرى في حال تعرضها لازمات مستقبلية مشابهة.

إن معظم الأزمات المؤسساتية تحدث فجأة بشكل غير متوقع خاصة تلك الأزمات المتولدة عن أحداث سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية وخارجة عن إرادة ونطاق المؤسسة ويتطلب معالجة هذه الأزمات تدابير وإجراءات استثنائية، وذلك بغرض معالجة الأزمة والحد من انتشارها أو القضاء عليها. وتتعدد عوامل نشوء وظهور الأزمات المؤسساتية فمنها ما هو داخلي كالعوامل الداخلية في بيئة المؤسسة ذاتها والأسباب الاقتصادية والتنظيمية والسلوكية والقانونية. ومنها ما هو خارجي وتتمثل في الظروف والمتغيرات البيئية الخارجية للمؤسسة، فالصراعات والحروب والتوترات السياسية سواء الداخلية أو الخارجية تؤثر على نشاط المؤسسة، كما أن الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية العالمية من شأنها كذلك التسبب في مشاكل وتحديات كبيرة للمؤسسة.

إن إدارة الأزمة المؤسساتية تعني كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأسلوب الإداري المنهجي العلمي من أجل مواجهة التحديات والآثار السلبية وتعظيم الفرص الكامنة بداخلها، عبر استثمار مختلف الجهود والإجراءات والتدابير الإدارية سواء المعتادة أو الاستثنائية التي تتخذها المؤسسة عند حدوث الأزمة. ويشمل ذلك عملية التعلم المؤسسي كعملية تقييم شامل لما حصل من أحداث خلال الأزمة التي مرت بها المؤسسة، ومن ثمّ استخلاص الدروس والعبر وتتضمن عملية تحديد نقاط قوة المؤسسة وتعزيزها واستثمارها مستقبلا، واكتشاف جوانب الضعف والقصور فيها خاصة على المستويات الإدارية والتنظيمية والعمل على دراستها جيدا ومعالجتها وتلافيها مستقبلا.

تختلف الأزمات المؤسساتية حسب طبيعة الأزمة التي تعصف بالمؤسسات لذلك لا توجد استراتيجية أو أسلوب موحد يمكن الاعتماد عليه بصفة أساسية لمعالجة الأزمة، فلكل أزمة خصوصية معينة ولكل مؤسسة سياسة إدارية وتنظيمية تعتمد عليها في تدبير شؤونها، لكن يمكن الجزم بأن هناك بعض الأمور والمتطلبات الضرورية اللازمة لإدارة الأزمات المؤسساتية وتتمثل هذه المتطلبات في خلية الأزمة المتمثل في فريق إدارة الأزمة ونظام معلوماتي ونظام اتصالي متكامل.

إن تهديدات الأزمة المؤسساتية تتطلب من المؤسسة استحداث فريق إداري يتولى مهمة مواجهة الأزمة وإدارتها وذلك للحد من خطورتها والتقليل من آثارها، وذلك يتم من خلال اعتماد بعض الأساليب والاستراتيجيات المناسبة لخصوصية الأزمة وملابساتها، ويمكن القول بأن نجاح عملية إدارة الأزمة يعتمد على ثلاثة متغيرات هامة أولها إنشاء خلية الأزمة بكل ما تتضمنه من عناصر بشرية مؤهلة وأخرى مادية

وتقنية، وثانيها وجود نظام معلوماتي دقيق لسيرورة إدارة الأزمة وبما تتطلبه من وجود المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة، وثالثها اعتماد نظام اتصالي متكامل وفاعل يتحقق من خلاله التواصل الجيد مع جماهير المؤسسة الداخلي والخارجي ووسائل الإعلام والرأي العام والجهات ذات العلاقة.

الأزمات تولد جموحا يجبرنا على تعديل تفسيراتنا للنظم القائمة وبالتالي تعزيز عملية التعلم، فالتعلم يملأ الفراغ الذي يتولد نتيجة لحدوث الأزمات، وأول خطوة في عملية التعلم هي تحديد نتيجة التعامل مع الأزمة سواء بالإخفاق أو النجاح؛ ففي حال نجاح المؤسسة في إدارتها للأزمة فهذا يعني نجاعة استراتيجياتها الإدارية والتنظيمية والاتصالية لذا وجب الاحتفاظ بالسياسات والاستراتيجيات تلك في ذاكرة المؤسسة، والعمل على تعزيزها وتدعميها، أما في حال الإخفاق في إدارة الأزمة فلا بد من إعادة النظر في عديد السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل المؤسسة في تدبير شؤونها وبالتالي العمل على معالجة مختلف الثغرات والقصور والعمل على تلافيها لاجتناب وقوع المؤسسة في أزمات مستقبلية مشابهة.

التمويل بالمشاركة – الخصائص ومزايا التطبيق

د. هند المتولي إبراهيم إبراهيم

دكتوراة في الاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

الحلقة (٣/٣)

إن الفقه الإسلامي زاخر بالعديد من صيغ الاستثمار المتنوعة، والتي تلبي كافة رغبات البشر، وتعد المشاركة من أساليب الاستثمار المتميزة في الفقه الإسلامي، حيث تلائم طبيعة المصارف الإسلامية، ويمكن استخدامها لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وسوف يتم التعرض لصيغة التمويل بالمشاركة والتي تعتبر من أهم صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية من خلال أربعة محاور: المحور الأول: مفهوم الشركة في الفقه الإسلامي ومشروعيتها وأنواعها، المحور الثاني: شركة العنان ومشروعيتها وأركانها وشروطها، المحور الثالث: التمويل بالمشاركة وأشكال المشاركات، المحور الرابع: خصائص وإجراءات التمويل بالمشاركة – ومزايا تطبيقه.

المحور الرابع: خصائص وإجراءات التمويل بالمشاركة – ومزايا تطبيقه

أولاً: خصائص التمويل بالمشاركة

١. يعتمد على الاشتراك في عناصر الإنتاج (المال، العمل) اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية[1].

٢. خلو التمويل من أسعار الفائدة[2].

٣. يقوم على أساس تقويم المشروعات من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية، حتى يتم استبعاد المشروعات غير الفاعلة أو غير المنتجة[3].

٤. ارتباط ربح الممول بالملكية، فاستحقاقه للأرباح سبب موضوعي وشرعي وهو الملك[4].

---

(1) شوقي أحمد دنيا، **الإجارة المنتهية بالتمليك – المشاركة المتناقصة من الأدوات المالية الإسلامية لتمويل المشروعات**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد التاسع، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ص ٥٦.

(2) راجع: خديجة خالدي، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، www.kantakji.com/media/3856/63٠pdf، تاريخ الاطلاع: ٨ / ٤ /٢٠١٤، ص ١٥٩.

(3) راجع: محمد عمر شابرا، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(4) راجع: خديجة خالدي، مرجع سابق، ص ١٥٩.

٥. لا يعتمد كثيراً على الضمانات كما في التمويل بالإقراض، حيث تعتبر آخر العناصر التي يتم النظر إليها عند تقويم المشروعات، والهدف منها تأكيد حرص وجدية الشريك في تيسير المشروع وعدم الإخلال بما هو متفق عليه من الشروط (لمواجهة تقصير الشريك)[1].

٦. يقوم على المخاطرة، حيث إن المشاركة من شأنها أن تفتت الخطر بين الشركاء، ومن ثم تكون قدرتهم على تحمل الخطر أكبر[2]، فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب طرف، كما في التمويل بالفائدة>

٧. يرتبط بتداول السلع والخدمات وإنتاجها[3].

٨. يراعى إنتاجية المال والربح المتحقق فعلاً، ويتم تقاسم الأرباح حسب النسب المتفق عليها عند التعاقد، والخسارة حسب حصص رأس المال[4]، لهذا يرتبط السداد بالتدفقات الفعلية والنتائج النهائية للمشروع[5].

٩. يعتمد على نظرة الميسرة للمعسر بضوابطها الشرعية، وعقوبة المليء المماطل بضوابطها الشرعية، ولا يعتمد على فوائد التأخير في السداد[6].

ثانيًا : الإجراءات التنفيذية للتمويل بالمشاركة

الإجراءات التنفيذية للتمويل بالمشاركة تشمل الخطوات الآتية :

أولا : طلب التمويل بالمشاركة

وفيها يتقدم العميل بطلب إلى الإدارة المعنية بالمصرف الإسلامي وذلك للدخول مع المصرف في عمليات مشاركة إسلامية[7]، حيث يتقدم العميل بمشروعه مقترحًا الصيغة التي يريد التعامل بها مع المصرف[8]، ويقوم المصرف بعدها بالإطلاع على المشروع المراد تمويله للتأكد من مدى تمشيه مع ضوابط التمويل

(1) راجع: محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية (النشأة – التمويل –التطوير)**، د. ن، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م، ط١، ص ٧٣ – ٧٤.

(2) راجع: سامي السويلم، **التمويل بالمشاركة دروس من التجربة الأمريكية**، مركز البحوث – شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ذو الحجة ١٤١٧هـ – مايو ١٩٩٧م، ص ١١.

(3) راجع: إلياس أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٧م ص ٢٧.

(4) راجع: المرجع سابق، ص ٢٦.

(5) راجع: محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية (النشأة – التمويل –التطوير)**، مرجع سابق، ص ٧٣.

(6) راجع: قتيبة عبدالرحمن العاني، مرجع سابق، ص ٦٠.

(7) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٧٥.

(8) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧١.

والاستثمار أي التأكد من شرعية المشروع، ثم يتم تقديم بيان للعميل بالمستندات الواجب استيفائها، ويقوم العميل باستيفاء "نموذج طلب التمويل بالمشاركة"(1).

وقد لا ينتظر المصرف الإسلامي حتى يأتيه العملاء بل يكون هو المبادر ببحث الفرص الاستثمارية المتاحة في البيئة من خلال الدراسات الميدانية والبيانات الإحصائية المنشورة عن خطة الدولة، أو من خلال دراسة السوق والعملاء، وغير ذلك من الأفكار التي يمكن أن يدعم المصرف أفكار العملاء ويجذبهم للاستثمار(2).

ثانيًا: البحث والدراسة

وفيها يقوم قسم الدراسات والبحوث الاستثمارية بدراسة طلب العميل ومرفقاته حتى يتم اتخاذ القرار المناسب(3)، ويتم استيفاء كافة المعلومات الناقصة عن العميل وعن العملية المطلوب تمويلها، من خلال الاتصال بالعميل نفسه أو الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان بالبنك المركزي والبنوك الأخرى(4)، ويتم إجراء التحليل المالي لحالة العميل للوقوف على أبعاد عملية المشاركة، من حيث المخاطر المتعلقة بها، ومقدار مشاركة كل طرف، ومدة المشاركة، والتقديرات الخاصة بالأرباح والخسائر(5).

ويقوم البنك بدراسة وافية للمشروعات التي يقوم بتمويلها من خلال عدة دراسات(6):

- **دراسة الجدوى الشرعية**: لضمان عدم مخالفة المشروع لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من عدم حرمة السلع المطلوب إنتاجها، ومدى ضرورة إنتاج هذه السلع بالنسبة للمجتمع وفقًا لمبدأ الأولويات الإسلامية..
- **دراسة الجدوى السوقية والتسويقية** للتأكد من وجود طلب على هذه السلع.
- **دراسة الجدوى الفنية** من حيث اختيار موقع المشروع، ومدى قربه من مناطق الاستهلاك والتوزيع، ومدى توافر المواد الخام، وتوافر المرافق العامة اللازمة للمشروع، ومدى توافر التكنولوجيا الملائمة

---

(1) راجع: عبد الحميد الغزالي، **التمويل بالمشاركة**، مرجع سابق، ص ٢٣.

(2) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧١.

(3) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٧٥.

(4) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ٢٤.

(5) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(6) راجع: عبدالمطلب عبد الحميد، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل الاسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠١٤م، ط١، ص ١٩١ – ٢٠٠.

للمشروع، ومدى توافر الطاقة اللازمة للمشروع، ومدى توافر العمالة الملائمة للمشروع، من حيث القدرة والمهارة والتكلفة، ومدى تأثر المشروع بظروف البيئة والمناخ.

- **دراسة الجدوى التنظيمية والإدارية**: عن طريق دراسة طريقة الإدارة، والتأكد من وضع برامج لاختيار الموظفين، وعمل برامج تدريب لهم للتأكد من نجاح المشروع.
- **دراسة الجدوى المالية**: من خلال معرفة التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع، ومدى ملاءمة ربحية المشروع مع درجة المخاطرة، والاطمئنان من عدم مواجهة المشروع لأي عجز خاصة خلال السنوات الواجب تسديد أقساط المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) للبنك.
- **دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية**: وذلك لتحديد مدى إسهام المشروع في الاقتصاد القومي من خلال صافي القيمة المضافة القومية للدخل القومي، ومدى مساهمة المشروع في تشغيل عدد ملائم من الأيدي العاملة، ومدى مساهمته في تحسين توزيع الدخل، وتحسين الحياة المادية والمعنوية، من خلال التخفيف من تلوث البيئة والتحلي بالأخلاقيات، وأيضًا معرفة مدى مساهمته في تحسين ميزان المدفوعات، من خلال إنتاجه سلعة بديلة للواردات وزيادة الصادرات.

ثالثًا: اتخاذ قرار التمويل:

وذلك بعد الاطمئنان على نتيجة دراسات الجدوى السابقة، وموافقة السلطات المعنية في المصرف[1]، يتم إبلاغ العميل بذلك[2]، ويتم توقيع عقد المشاركة بين المصرف والعميل، ويحتفظ كل من الطرفين بنسخة من أصل العقد[3]، وليس هناك ما يمنع شرعًا أن يُحدد في العقد بدقة مسؤوليات واختصاصات وحقوق كل من طرفي العقد بالدرجة التي تمنع المنازعات في المستقبل، حيث يعتبر كتابة العقد والإشهاد عليه من الأدلة التي يمكن استخدامها عند إنكار الشريك لما عليه سداده عند حلول أجله[4].

رابعًا: تحديد إدارة مشروع المشاركة

جرى العرف اشتراك الشركاء في الإدارة، لكن أحيانًا يكون أحد الشركاء أمهر وأحذق من غيره فإذا عمل أحدهم أكثر وكان له خبرة أفضل من غيره فله أن يشترط نسبة زائدة من الربح، وغالبًا ما يقوم العميل

---

(1) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٧٥.

(2) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(3) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ٢٥.

(4) راجع: عادل عبدالفضيل عيد، **الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، د.ط، ص ١٦٩ – ١٧٢.

بإدارة المشروع، ويحتفظ المصرف الإسلامي لنفسه بحق الإشراف، وغالبًا تتراوح النسبة المخصصة للإدارة من ١٥٪ إلى ٤٥٪ وما يتبقى يقسم بين المصرف والعميل على قدر حصصهما في رأس المال[1].

خامسًا: تنفيذ عملية المشاركة

بعد توقيع عقد المشاركة يتم تنفيذ عملية المشاركة في ضوء الجداول والبرامج المرفقة بدراسة الجدوى[2]، ويتم دفع قيمة رأس المال المتفق عليها، وتعد الأماكن المتفق عليها لممارسة المشروع، وتنشط عملية الإنتاج ويتم الدفع والتحصيل[3]، ويتم إخطار الحسابات الجارية لفتح حساب خاص بعملية المشاركة[4].

سادسًا: ضمانات عملية المشاركة

يجب أن تكون هناك ضمانات لضمان جدية العمل واستمرارية المشروع تحسبًا لأي تعد أو تقصير من العميل[5]، ومن أشكال الضمانات التي يجوز للبنك الإسلامي أن يأخذها من العميل طلب رهن لضمان أي خسارة قد تحدث بسبب تعدى الشريك أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد[6]، كما يجوز أن يطلب كفيلاً مليئًا ذا ثقة يتعهد بضمان المال وربحه في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفته لشروط العقد[7].

سابعًا: متابعة وتقويم المشاركة:

يجب أن تتم متابعة عمليات تنفيذ عملية المشاركة، وذلك من أجل اكتشاف الانحرافات والأخطاء، والعمل على سرعة تلافيها، ولعلاج المشكلات والعقبات التي تعترض نجاح عملية المشاركة[8].

وتتم المتابعة من خلال عدة وسائل[9]:

- **المتابعة الميدانية**: عن طريق عمل زيارات ميدانية إلى مواقع العمل، والمقابلة الشخصية مع العميل، والإطلاع على دفاتر العملية.

---

(1) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٢ – ١٧٣.

(2) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٧٥.

(3) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(4) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ٢٥.

(5) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(6) راجع: عادل عبدالفضيل عيد، **الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(7) راجع: المرجع السابق، ص ١٩١ – ١٩٢.

(8) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، ص ١٧٣ – ١٧٤.

(9) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ٢٥.

- **المتابعة المكتبية**: عن طريق طلب تقارير دورية من العميل عن موقف العملية، وطلب ميزانيات ومراكز مالية لمتابعة تطور موقف التنفيذ.

ثامنًا: تصفية عملية المشاركة:

بعد انتهاء عملية المشاركة يتم قياس النتائج المحققة وتوزيعها وفقًا للشروط المتفق عليها بالعقد(1)، وقد يتم توزيع الأرباح (العوائد) بصورة دورية – بعد أن تتم دورة الإنتاج – حسب ما يتم الاتفاق عليه بين المصرف والعميل(2).

ففي حالة الربح: يتم توزيع نسبة للعميل مقابل العمل والإدارة، والباقي يوزع بين المصرف والعميل بنسبة حصة رأس مال كل منهما.

وفي حالة الخسارة: يتم توزيعها حسب مساهمة كل منهما في رأس مال المشاركة، هذا في حالة عدم التعدي والتقصير من جانب العميل، لكن إذا ما ثبت تقصيره وإهماله وعدم التزامه بالشروط المتفق عليها لتنفيذ العملية يكون مسؤولاً عن الخسارة، وللمصرف أن يرجع عليه بالضرر الذي وقع عليه(3).

ثالثًا: مزايا التمويل بالمشاركة

يحقق التمويل بالمشاركة العديد من المزايا منها:

١ – التمويل بالمشاركة يربط بين نجاح المشروعات وتمويلها؛ حيث يتم تمويل النشاط الإنتاجي الذي يتوقع منه الربح، وذلك بعد إجراء دراسة جدوى اقتصادية للمشروع موضوع التمويل(4) بالإضافة إلى أن التمويل لا يُقدم لأية مشروعات غير مرغوب فيها اقتصاديًا واجتماعيًا، أو تتنافي مع قيم وعادات المجتمع الإسلامي(5).

٢ – يساهم في توسيع قاعدة الملكية في المجتمع؛لأنها تساعد صغار المستثمرين في الاشتراك في مشاريع كبيرة وضخمة، وتسمح لهم بتملكها من خلال المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)، كما يُقدم

(1) راجع: المرجع السابق، ص ٢٦.

(2) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(3) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ٢٦.

(4) راجع: إلياس أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص ٥٣.

(5) راجع: محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

التمويل للمشروعات الصغيرة للحرفيين حيث يتم النظر إلى كفاءة المشروعات، ودورها في تحقيق التنمية، ولا تنظر إلى الجدارة الائتمانية للعميل(1).

٣ – خلو التمويل بالمشاركة من أسعار الفائدة؛ يقلل من تكلفة السلعة المنتجة، وبالتالي انخفاض سعرها بالنسبة للمستهلك(2)؛ لهذا فهو يعمل على استقرار الاقتصاد والحد من التضخم والكساد، بالإضافة لارتباطه بالإنتاج الحقيقي(3).

٤ – صيغة التمويل بالمشاركة تؤمن فرص توظيف عالية لجميع موارد المصرف بآجالها الثلاثة (القصيرة والمتوسطة والطويلة) عكس التمويل التقليدي القائم على الفائدة الذي يركز على التمويلات قصيرة الأجل لضمان تسييلها، مما ينعكس على زيادة عائد المصرف الإسلامي(4).

٥ – تتميز هذه الصيغة بتعدد أنواعها، وهذا يتيح للمتعاملين مع المصرف الإسلامي اختيار أفضل نوع يناسب مشروعاتهم وقدرتهم.

٦ – تعتبر صيغة التمويل بالمشاركة وسيلة لإنشاء شركات المساهمة التي تتميز بضخامة رأس المال وتنوع أنشطتها(5).

٧ – التمويل بالمشاركة ملائم لتمويل المشروعات التكنولوجية التي لا تجد غالبًا قبولاً من البنوك التقليدية؛ نتيجة لتأخر تحقق أرباح فيها، حيث إنه لابد من مرور فترة على المشروع حتى يحقق أرباحًا(6).

٨ – صيغة التمويل بالمشاركة تعمل على ربط المسلمين بعملية التكوين الرأسمالي، الذي يعتبر ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية(7)، كما إنها تحفز الأفراد لزيادة الجهد للعمل من أجل تنمية أموالهم، وزيادة العائد عليها؛ لوجود علاقة مباشرة بين استثمار الأموال والعائد المتحقق منها.

---

(1) راجع: المرجع سابق، ص ٢٦٥.

(2) راجع: مصطفي فضل المولى، بحث بعنوان " **التمويل التنموي الإسلامي لرأس المال الثابت في الصناعة – تجربة السودان**، ندوة رقم (٢٩) بعنوان " صيغ تمويل التنمية في الإسلام "، البنك الإسلامي للتنمية – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٢م، ط٢، ص ٥٤.

(3) راجع: محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(4) راجع: إلياس أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص ٥٤.

(5) راجع: نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(6) راجع: سيد الهواري، **موسوعة الاستثمار**، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية – الجزء السادس، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط١، ١٤٠٢ – ١٩٨٢، ص ٢٠٩.

(7) راجع: نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ١٠٠.

٩ – تمكن هذه الصيغة من توفير فرص عمل لأفراد المجتمع من خلال تمويلها للمشروعات الصغيرة، التي يمكن أن تحوي أعداداً كبيرة من المجتمع؛ لأنها تتميز بانخفاض تكلفتها التشغيلية وسهولة إدارتها عكس المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى أموال ضخمة، ولا تستوعب إلا جزءاً صغيراً من الأيدي العاملة في المجتمع[1]، حيث نجد أن فرص العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ازدادت مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بالدول المتقدمة، "ففي بريطانيا تمثل المؤسسات الصغيرة (أقل من ٢٠ عامل) ٣٦٪ من إجمالي أعداد المشتغلين، وفي اليابان توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أقل من ٥٠٠ عامل) ٧٤٪ من جملة العمالة الصناعية "[2]، كما نجد أن هذه المشروعات الصغيرة وخاصة الإنتاجية تستفاد من اسم المصرف الذي قام بتمويلها عن طريق التمويل بالمشاركة عند تسويق منتجاتها[3]، مما يساعد على نجاح وربحية هذه المشروعات وبالتالي زيادة ربحية المصرف.

١٠ – تشجيع الكثير من العملاء في الدخول في المشروعات الإنتاجية دون خوف من تحمل خسارة المشروع وحده (إذا تعرض النشاط للخسارة)، بالإضافة إلى أن الأشخاص الحاصلين على التمويل غير ملزمين بضمان رأس المال إلا في حالة التعدي والتقصير.

١١ – تحقق عدالة التوزيع بين رجل الأعمال (العميل) والممول (المصرف).

١٢ – يعمل التمويل بالمشاركة على دوران المال وانسيابه بين المشروعات المختلفة وحث الناس على العمل الذي نزلت آيات قرآنية كثيرة تحث عليه.

١٣ – للتمويل بالمشاركة تأثير غير مباشر على محو الأمية وانتشار التعليم؛ وذلك عن طريق صكوك المشاركة التي يُمكن عن طريقها تمويل بناء المدارس والجامعات، بالإضافة إلى أنه يُعزز ثقافة مؤسسات الأعمال في المجتمع، وزيادة عدد الأفراد المؤهلين للعمل[4].

وبالرغم من هذه المزايا التي يحققها التمويل بالمشاركة، إلا أن هناك جوانب قد لا تلبى بعض مطالب الشريكين أو أحدهما من حيث النوازع الفطرية للخصوصية وسرية الأعمال، بالإضافة إلى حدوث نزاعات

---

(1) راجع: محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(2) مهدى ميلود، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد ٣٩، (الجزء الثاني) ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، ص ٣٤٧.

(3) راجع: محمد البلتاجي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(4) Salem Shahid، role of Islamic banks in economic development، Hailey college of banking & finance (pak)، C. I. M. A. (U. K)، 2007، P.21

واختلافات بين الشركاء، الأمر الذي يحول دون تشغيل المشروع بكفاءة وفاعلية، بالإضافة إلى أنه كثيراً ما يكون هناك حالة من عدم التأكد من جدوى المشروع، وحيث إن عقود المشاركة غالبًا تكون متوسطة أو طويلة الأجل؛ لهذا ليس من السهل الخروج منها أو تعديلها، بالإضافة إلى ارتفاع درجة المخاطر، ولاسيما في ظل واقع لا يضع الأمانة الاقتصادية في سلم قيمه[1].

(1) راجع، شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص ٦٤.

E-frauds threat

Dr. AbdelGadir Warsama Ghalib
Legal Counsel - Bahrain

Electronic banking is almost taking a very significant portion in the banking industry. This vast remarkable progress took its shape based on the e-banking laws and regulations issued in all countries, to give recognition and legal authority to such important banking service.

Almost, all clients are dealing with banks through internet, mobile or other IT mechanism. This new situation, has given a golden opportunity for banking services to expand and cover all corners. However, the new development was not without a price. The other side of new situation, was the appearance of fraudsters who took this opportunity to exercise their dirty criminal games. The IT revolution has opened the room for new criminals and new crimes to come to surface and destroy the new technology. New e-crimes came-up and grew rapidly to harm every person utilizing such technology.

The new e-frauds include, among others, phishing, identity theft, viruses and trojans, spyware and hadware, card skimming, mobile scams… etc. Phishing is a form of internet fraud that aims to steal information as card numbers, user IDs and passwords. A fake web site is created to look similar to that of a legitimate organization. An email or SMS is sent leading recipient to a fake web site and enter personal details, including, security access codes. The page looks genuine but users are inadvertently sending the info to fraudster.

Identity theft is increasing and takes many forms, from fraudulent credit card use, to your entire identity used to open accounts, obtain loans and illegal activities. In this respect, be suspicious if anyone asks for personal information. Scammers use convincing stories explaining why to give them money or personal details. Viruses and trojans are very harmful programs that are secretly loaded in computers without being noticed. The goal of these programs is to obtain or damage information, hinder performance of the computer or flooding with advertising.

Viruses spread by infecting computers and then replicating. Trojans appear as genuine applications and then embed into computers to monitor activity and collect information. Using firewalls and maintaining strong virus protection software can help to minimize chances of getting viruses and inadvertently downloading trojans.

Spyware and adware are there when clicking on pop-up advertisements that “pop-up” in a separate browser window. These programs often come bundled with free programs, applications or services that may be downloaded from the internet. Spyware or adware software covertly gathers user information and monitors internet activity, usually for advertising purposes. All are to be cautious about clicking on internet banners and pop-ups or downloading free programs and use security software to detect and remove spyware.

Fraudsters can use card skimming by illegal copying and capture magnetic stripe and PIN data on credit and debit cards. Skimming can occur at any bank ATM or via other compromised machines. Captured card and PIN details are encoded in a counterfeit card and used for fraudulent account withdrawals and transactions. They can attach false casings and PIN pad overlay devices in genuine existing ATMs, or attach a camouflaged skimming device in a card reader entry used with a concealed camera to capture and record PIN entry details. A foreign device is implanted in certain machines capable of copying and capturing card and PIN details processed through the machine.

Above are some of malpractices performed by fraudsters using all advanced IT programs. We need to be more careful as we may be haunted at any time and great damage and loses will be the result of such frauds.

هدية العدد: نموذج تقويم عروض التجارة لأغراض الزكاة

نموذج رياضي محاسبي

لمؤلفه: د. محمد مروان شموط

رابط التحميل

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الالكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق الكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

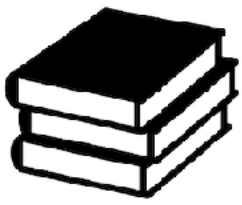

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM